الأمم المتحدة

AE

Distr.
GENERAL

A/50/203
E/1995/79
14 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٢٠ (أ) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها

تقرير الأمين العام

* A/50/50/Rev.1.
** E/1995/100.

110795 100795 100795 95-16547

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ -٥	٤
ثانيا	- سياق المساعدة الإنسانية المتقلب	٦ -٢٤	٥
ثالثا	- تحدي التنسيق	٢٥ -٦٩	٩
	ألف - إدارة الشؤون الإنسانية	٢٦ -٣٣	٩
	باء - اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات	٣٤ -٣٦	١١
	جيم - الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ	٣٧ -٤٤	١٢
	دال - دعم التنسيق داخل البلدان	٤٥ -٥٨	١٤
	هاء - عملية النداءات الموحدة	٥٩ -٦٧	١٧
	واو - تقاسم المعلومات	٦٨ -٦٩	١٩
رابعا	- قدرة نظام الأمم المتحدة الإنساني	٧٠ -١٢٨	١٩
	ألف - القدرة التنفيذية	٧٤ -١١٢	٢٠
	باء - القدرة المالية	١١٣-١٢٨	٢٩
خامسا	- الإنعاش والانتقال	١٢٩-١٣٥	٣٢
سادسا	- التحدي المتمثل في الوقاية والتأهب	١٣٦-١٥٤	٣٥
	ألف - القدرة على الإنذار المبكر والعمل الواجب القيام به عند حدوث هذه الإنذارات	١٤٠-١٤٥	٣٦
	باء - البرامج التدريبية	١٤٦-١٥٠	٣٧
	جيم - بناء القدرة الوطنية على إدارة الكوارث الطبيعية	١٥١-١٥٤	٣٨
سابعا	- النتائج والتوصيات	١٥٥-١٦٤	٤٠

المحتويات

الصفحة

المرفقات

الأول - إصابات موظفي الأمم المتحدة المدنيين ٤٣

الثاني - الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ ٤٤

الثالث - تحليل نداءات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية الموحدة والمشتركة بين الوكالات ٥٠

الرابع - الميزانيات ونفقات الطوارئ واحتياطيات الطوارئ في عام ١٩٩٤ لوكالات مختارة ٥٧

أولا - مقدمة

١ - طرأ على المساعدة الإنسانية تغير عميق ومشهود في السنوات الأخيرة. فإن عدداً من الناس لم يسبق له مثيل هم الآن في براثن الكوارث والاضطرابات العنيفة، التي تؤدي إلى القضاء على وسائل البقاء الحيوية وإفسادها وتهجيرها وتدميرها.

٢ - وفي حالات الكوارث التي يتسبب بها الإنسان، تضطر المنظمات الإنسانية إلى العمل في مجتمعات تمزقها الحروب، كثيرا ما تستهين فيها الأطراف المتنازعة بالمعايير الإنسانية الأساسية. والتحدي الرئيسي الذي يواجه هذه الوكالات هو ضمان رفاه المدنيين، وتقديم المساعدة بطريقة تنسجم مع المبادئ الإنسانية.

٣ - ومن المفارقات التي يواجهها المجتمع الدولي أنه مضطر لمواجهة الحاجة إلى موارد متزايدة يوما عن يوم لتلبية احتياجات البقاء الفورية للضحايا، مع إدراكه بأن هذا العمل قد يحول الاهتمام والدعم بعيداً عن المبادرات الأساسية لاستئصال الأسباب الجذرية للوهن والنزاع. وفي مواجهة هذين الاتجاهين المتضاربين، تحاول المنظمات الإنسانية إعادة تقييم العمليات التي تحدد طبيعة أنشطتها وتأثيرها.

٤ - وكثيرا ما أدى اندلاع أزمات مفاجئة، وبروز تحديات جديدة، واحتياجات متنافسة، إلى إبراز أهمية وجود آلية حسنة التنظيم وذات موارد كافية، تقوم بالتنسيق داخل حلبة المساعدة الإنسانية بين مختلف الأطراف ومع العناصر الأخرى في المنظومة الدولية التي تشترك في إدارة الأزمات والإجراءات الوقائية. ويظهر ذلك بوضوح خاص في حركات السكان الجماعية السريعة والمتزامنة. وكثيرا ما يصعب تعبئة الموارد ووزعها بسرعة للحيلولة دون وقوع وفيات كان يمكن تفاديها. بيد أنه بصرف النظر عن أهمية الدعم المقدم من المجتمع الدولي، فإن سكان البلد المتأثر تأثرا مباشرا هم المسؤولون الرئيسيون عن استعادة عافيتهم وإنعاش مجتمعاتهم.

٥ - وقد أحرز بعض التقدم الحيوي، سواء في الاستجابة لاحتياجات الضحايا أو في وضع نهج أكثر تماسكا داخل منظومة الأمم المتحدة. على أن هناك مشاكل تثير القلق باستمرار، كما هو مبين في هذا التقرير، تضعف عمل المنظمات الإنسانية وتعوقه. ويبدأ هذا التقرير بنظرة إلى السياق المتقلب الذي يجري فيه اليوم تقديم معظم المساعدة الإنسانية. ويحلل قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ ويستعرض المسائل التي تؤثر في برامج الإنعاش. كما يسلط الضوء على الأنشطة الراهنة في مجال الوقاية والتأهب، ولا سيما فيما يتصل بالكوارث الطبيعية. وتجدر الاشارة إلى ملاحظة أن إجراء دراسة شاملة للكوارث الطبيعية ولأنشطة الحد من الكوارث سيكون الموضوع الرئيسي لتقرير مستقل يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٥ عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ويختتم هذا التقرير بعرض توصيات مقدمة إلى الدول الأعضاء.

ثانيا - سياق المساعدة الإنسانية المتقلب

٦ - إن السياق المتقلب الذي يجري فيه تقديم المساعدة الإنسانية هو من العوامل الرئيسية التي تحد من قدرة الأمم المتحدة بوجه عام على اتقاء الأزمات والاستجابة لها بطريقة تخفف من المعاناة قدر الإمكان. ولا شك أن التنظيم الرسمي للمساعدة الانسانية، والمبادئ التي ما فتئت تدون في القوانين الخاصة باللاجئين، والقانون الانساني الدولي كلها تعبير عن الاعتقاد بأن للأفراد حقوقا تقوم على أساس إنسانيتنا المشتركة. وما برح المجتمع الدولي، في كفاحه لتجسيد هذه الحقوق، ينقذ أعدادا لا تحصى من الأرواح ويمكن العديد ممن تيسر لهم البقاء من الشروع في العملية الصعبة التي تنطوي عليها إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم.

٧ - على أنه بالرغم من زيادة الوعي بالعمليات التي ينطوي عليها تحديد الاحتياجات، ومن اتخاذ إجراءات كثيرة جديرة بالاهتمام لتحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة، فإن هناك تحديات كبرى لابد من مواجهتها في أجواء الفترة التالية للحرب الباردة، التي تغيرت تغيرا مشهودا.

٨ - إن تزايد ووحشية المنازعات الداخلية هما من المعالم المميزة للتسعينات. وحقيقة الحرب المعاصرة ظاهرة للعيان. والضحايا هم بصورة رئيسية من المدنيين. وهم يمثلون ما يربو على ٩٠ في المائة من الإصابات في أحدث المنازعات عهدا. وتتحمل النساء والأطفال أشد وطأة القتال، وهم يشكلون، على نحو مطرد، أكثرية الذين يلتمسون اللجوء إما بصفة لاجئين أو بصفة مشردين داخليا. وبالإضافة إلى الاعتداءات الجسدية والحرمان، كثيرا ما يتعرض ضحايا العنف لبالغ الأذى. وفي حالات كثيرة، يتعرض النساء للاغتصاب والاعتداء الجنسي، وعليهن وحدهن تقع المسؤولية في أغلب الأحيان عن سلامة أسرهن. ويتعرض الأطفال بصفة خاصة للعنف، ويجند كثيرون منهم قسراً للاشتراك في القتال، وهناك أناس يجدون أنفسهم وقد أحصروا في مناطق الحرب، أو لا يقدرون على الفرار أو لا يرغبون فيه، فهم يواجهون مشاكل كبرى لم يتصد لها المجتمع الدولي بعد بصورة وافية. ويؤدي عدم توفر الحماية والمساعدة المتاحين للاجئين بوجه عام إلى زيادة المخاطر التي يواجهها المشردون داخليا والفئات المتأثرة بالحروب. وفي بعض الحالات، يضطر الفارون من فظائع الحروب إلى عبور الحدود الدولية، بغية تلقي المساعدة من الوكالات الإنسانية.

٩ - وعنف الحروب الحديثة يزداد وطأة عندما يقترن بأعداد المتأثرين بها. وقد كان في العالم، ١,٤ مليون لاجئ في عام ١٩٦٠، وفي عام ١٩٨٥، ارتفع هذا الرقم إلى ١١,٦ مليون لاجئ، ثم ارتفع مرة أخرى ارتفاعاً كبيراً إلى ١٨,٢ مليون لاجئ بحلول ١٩٩٢. وهنالك حاليا ما يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ مليون نسمة من المشردين داخليا يحتاجون إلى مساعدة من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك كثيرون من المدنيين المتأثرين بالحرب، وعلاوة على أولئك الذين يعانون آلاما هائلة نتيجة الكوارث الطبيعية.

١٠ - وتتصل الزيادة الكبرى في عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدة إنسانية اتصالا مباشرا بالعدد المتزايد من الأزمات التي تندلع نزاعا عنيفا. وقد كان ثمة عشرة حروب محتدمة في عام ١٩٥٩، في حين أن هناك نحو خمسين نزاعا تتعرض الساحة الدولية لآفتها في عام ١٩٩٥. ومعظم هذه الحروب محتدم داخل بعض الدول، الأمر الذي تترتب عليه آثار بالغة من حيث ضمان الامتثال للقانون الإنساني.

١١ - وكثيرا ما يكون مدى وعمق الآلام الناشئة عن نزاع يواجه المجتمع الدولي اليوم ناتجا عن الاستهانة بالمعايير الإنسانية الأساسية. وفي عدة حالات، لا تشكل الآلام التي يعانيها المدنيون عنصرا عرضيا من عناصر الاستراتيجيات السياسية والعسكرية، بل تعتبر الهدف الرئيسي لها، والبوسنة ورواندا هما مثلان مقلقان لما يحدث عندما يخضع المدنيون لكل وحشية الحرب المعاصرة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. ويجب إبداء التصميم لإنفاذ حكم القانون ولتحميل المسؤولية للمسؤولين عن الجرائم الكريهة. وإنشاء محكمة جرائم الحرب لمحاكمة الأشخاص الذين يدعى بارتكابهم لجرائم إبادة الجنس والجرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا هو تطور هام يدل على قرب نهاية ثقافة الإفلات من العقاب كما يعتبر إدراج الاغتصاب بوصفه من جرائم الحرب أمراً مهما يثبت عدم الرغبة في تجاهل الانتهاك، الذي يستهدف النساء والفتيات على وجه التحديد. كما سيكون اتخاذ الإجراءات التي تنهض بقضية العدالة في هذه المنازعات بمثابة رادع أمام وقوع انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في حالات أخرى متقبلة.

١٢ - وقد تساعد الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان أيضا على حل الأزمات أو تيسر على الأقل تهيئة بيئة مؤاتية لعودة المشردين إلى أوطانهم. وقد أتيحت أموال من الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ للتعجيل بالأنشطة التي يضطلع بها مركز حقوق الإنسان في رواندا وتقديم الدعم إليها. وقدمت أيضا اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات الإغاثة الأخرى الدعم المتعلق بالإمداد وغيره من أشكال الدعم. وتتسم الإجراءات المتخذة في مجال حقوق الإنسان وما يتصل بها بأهمية حاسمة بالنسبة لفعالية برامج المساعدة الإنسانية.

١٣ - ويترتب على الاستهانة بالمعايير الإنسانية آثار بالغة بالنسبة لما يكون للإجراءات الإنسانية من تأثير وفعالية بوجه عام ولرفاه الذين يقصد تقديم المساعدة الإنسانية إليهم. وليست يوغوسلافيا السابقة سوى مثال من أمثلة كثيرة على كيفية تقييد النشاط الإنساني وتحويل الإمدادات وإساءة استعمالها لتحقيق أهداف تتعارض جذريا مع أهداف الإنسانيين. وفي مسارح نزاع أخرى، مثل ليبريا، توقف الحصول على المساعدة الإنسانية، التي هي حق عاجل وغير قابل للتصرف ورفض، من أجل تحقيق أهداف سياسية صرف.

١٤ - وتتجلى ضآلة الوسائل المتاحة للمنظمات الإنسانية لتوفير الحماية، بصورة خاصة، في ميادين النزاع وفي الحالات التي تتسم بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. وتقف تجربة رواندا شاهدا على كيفية تقويض قدرة الأمم المتحدة على توفير الحماية وتقديم المساعدة، عندما تستخدم المدخلات وآليات التوزيع

لأغراض منافية للأهداف الإنسانية. ويعتبر العثور على وسيلة للوصول إلى المحتاجين بدون استثارة نفوذ العناصر المتجبرة من أصعب التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني في أيامنا هذه.

١٥ - وكثيرا ما ينطوي عدم احترام المعايير الانسانية أيضا على تزايد الخطر يتعرض له العاملون في ميدان الإغاثة. ومع تزايد عدد المنازعات، تزايد عدد مقدمي الغوث الذين جرحوا أو قتلوا، بشكل متعمد أحيانا، عند اضطلاعهم بمهامهم الانسانية. ومن المرجح أن يؤدي هذا النمط، إذا لم يوضع له حد، إلى إحداث تأثير سلبي في قدرة الوكالات على حماية ضحايا الكوارث وتقديم المساعدة إليهم. وقد شهد اختلال عمليات إيصال الامدادات الغوثية وتحويلها نشوء أسلوب "تيسير الوصول بالتفاوض" كأداة تستخدم على نطاق واسع، بصرف النظر عن انعكاساتها الممكنة. وكثيرا ما يجعل التعويل على موافقة المجموعات المسلحة تقديم المساعدة الانسانية أمرا شاقا، خاضعا لشروط خطيرة ولا يمكن القبول بها. ومن الأمور ذات الدلالة أن هذا 'الحضور التفاوضي" كثيرا ما يستخدم لتقويض قدرة الحماية التي تتمتع بها الوكالات المشتركة في الأنشطة الانسانية. ومن أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي حاليا، ضمان مفهوم "المجال الانساني وحقيقته"، عندما تعتبر احتياجات المجموعات المتأثرة بالحرب ثانوية بالنسبة للأولويات السياسية والعسكرية.

١٦ - وهناك عقبة رئيسية تواجه الوكالات الانسانية، هي عدم وجود الارادة السياسية والدعم الكافيين للإجراءات اللازمة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمات. ذلك أن تقديم المساعدة الإنسانية في فراغ يعادل إدارة أعراض الأزمة دون أسبابها. وتبين الخبرة أن فعالية المجهود الانساني في ميادين النزاع تتوقف، في معظم الحالات، على إجراءات ناجحة يتخذها المجتمع الدولي لحل المشاكل التي تسبب الأزمة.

١٧ - وفي بعض الحالات، مثل أنغولا وموزامبيق، بُذل مجهود يتسم بالتصميم لوقف القتال وتعزيز السلام. وفي أوضاع أخرى، مثل هايتي، اتخذت إجراءات حاسمة لوضع حد للقمع واحتمال نشوب نزاع عنيف. وهذا على نقيض أوضاع أخرى مثل السودان، حيث لا يزال النزاع متأججا تحت الرماد على مدى ٢٨ عاما من السنوات الـ ٣٩ الأخيرة. أما في بوروندي وليبريا، فتشير مجموعة الظروف المتقلبة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تعزز الزخم الدافع نحو السلام.

١٨ - وتوضح حالات يوغوسلافيا السابقة ورواندا وليبريا كيف يكون عمل الوكالات الانسانية مقيدا بصورة خطيرة حال عدم وجود تدابير تركز على حل الأسباب الكامنة وراء الأزمة. وخلاصة القول إن من الأهمية بمكان أن يعترف المجتمع الدولي بما للعمل الإنساني في الأزمات المعقدة من دور حيوي ومحدود في الوقت نفسه. ومن الأمور الهامة كذلك كفالة عدم استخدام البرامج الانسانية كبديل عن العمل اللازم لعكس اتجاه ديناميات الحروب والظروف التي تؤدي إلى النزاع المسلح.

١٩ - وكثيرا ما تؤدي المواقف السياسية من أزمات خاصة، والمصالح الاستراتيجية في مناطق محددة، ومدى اهتمام وسائل الاعلام إلى تحديد شكل الخطة الإنسانية. وتؤدي هذه العوامل، ومعظمها يتجاوز حدود عمل المنظمات الانسانية، دورا هاما في انخفاض مستوى الاهتمام والدعم المقدم لضحايا الطوارئ "المستورة". وبصورة مثالية، وفي عالم يتسم بمزيد من الانسانية، يجب أن تُقدم المساعدة وفقا للحاجة ويكون مبدأ الحيدة الأساسي هو أهم اعتبار عند الاستجابة لحالات الطوارئ.

٢٠ - وقد يترتب، على الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لإنهاء القمع أو لاحداث تغيير بوسائل غير عسكرية عواقب خطيرة على الذين هم بالفعل ضحايا هياكل سياسية واقتصادية غير منصفة. وتؤثر الجزاءات الاقتصادية أكثر ما تؤثر على الفقراء وقد تؤثر تأثيرا ضارا في عمل المنظمات الانسانية. وكما ورد في ورقة الموقف التي أعدها الأمين العام بعنوان "ملحق خطة السلام" (A/50/60-S/1995/1)، من الضروري إعداد تقرير مسبق لتأثير الجزاءات المحتمل وكيف تؤثر هذه الجزاءات في الاعتبارات الانسانية.

٢١ - وآفة الألغام الأرضية هي أيضا من دواعي القلق الرئيسية الأخرى؛ ووجود هذا السلاح الغادر في الواقع يقتضي مزيدا من المساءلة واتخاذ إجراءات عاجلة لوقف استخدامه. والألغام الأرضية هي في آن معا سبب من أسباب الآلام وعقبة في سبيل تخفيف وطأتها. والألغام تقتل نحو ٨٠٠ شخص شهريا، وتحدث عاهات بالآلاف وهي خطر رئيسي يتعرض له سكان الأرياف الذي شردتهم الحرب وأعوزتهم. وبالنسبة لكثيرين من الريفيين غير القادرين على زراعة الأرض أو العودة إلى منازلهم، يحول وجود الألغام الأرضية دون السلم الحقيقي، لفترة طويلة بعد أن تكون الحروب قد انتهت رسميا. ويجري حاليا تنظيم اجتماع دولي يتناول مسألة إزالة الألغام، يعقد في تموز/يوليه ١٩٩٥، لزيادة الوعي المتصل بمسائل الألغام غير المزالة وتنسيق المساعدة في مجال إزالة الألغام. على أن إزالة الألغام في حد ذاتها ليست حلا مرضيا. وإنما يكمن الحل في الحظر الكامل لجميع أشكال الألغام الأرضية والمكونات التي تصنع منها.

٢٢ - ومن العوامل الأخرى التي تؤثر في فعالية وكالات الإغاثة والحماية: العلاقة بين مستوى الموارد والاهتمام الذي يكرس لاتقاء الكوارث والتأهب لها والتعافي منها والموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات اليومية لسكان مخيمات اللاجئين. وما رواندا سوى مثل من أمثلة الاتجاهات الراهنة. فقد أُنفق في الأشهر الستة الأولى من هذه الأزمة نحو بليون من دولارات الولايات المتحدة. واستخدم معظم هذا المبلغ لاحتياجات البقاء الفورية للملايين من المشردين والنازحين في عام ١٩٩٤. وبالرغم من أن الموارد طُلبت في مرحلة مبكرة لتدابير بناء الثقة التي من شأنها تسهيل وتشجيع عودة الفارين من ديارهم، ولاتخاذ إجراءات تركز على مشكلة إبادة الأجناس، لم يتوفر إلا مبلغ زهيد للأنشطة الأساسية لتحسين ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع الدوري الذي أصبح من السمات الخاصة لرواندا وغيرها من بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

٢٣ - ومن وجهة أعم، تضاعف الإنفاق على اللاجئين بين ١٩٩٠ و ١٩٩٢. وتضاعفت تكاليف عمليات حفظ السلام خمسة أضعاف في نفس الفترة، وعشرة أضعاف في ١٩٩٤. وبين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤،

تضاعفت كمية الموارد المستخدمة لبرامج المساعدة الإنسانية ثلاثة أضعاف، إذ ارتفعت من ٨٤٥ مليون دولار إلى نحو ٣ بلايين دولار. ولا يمكن تجاهل ما تنطوي عليه هذه الأرقام من دلائل، ولا سيما نظراً إلى تناقص كمية الموارد المتاحة لتعزيز القدرات المحلية وللحد من التعرض لخطر الأزمات.

٢٤ - ومن البديهي أن هناك حدوداً لقدرة وكالات المساعدة الإنسانية على مساعدة الأفراد، الذين تم وقف أو تدمير وسائلهم المعتادة للتصدي للأزمات. إن انعدام الأمن للناس وتهميشهم، اللذين يغذيهما القمع والحرمان وانتهاك الحقوق الأساسية واختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي، هما من السمات المشتركة لأنواع الأزمات الكثيرة التي تواجه المجتمع الدولي حالياً. وضرورة التصدي للأسباب الجذرية للآلام والضعف هي الآن ماسة أكثر منها في أي وقت مضى.

ثالثا - تحدي التنسيق

٢٥ - يولى اهتمام كبير في السنوات الأخيرة لتحسين التنسيق الشامل لنظام الاغاثة الانسانية الذي تتعدد فيه العناصر الفاعلة وتواصل الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية البحث عن أكفأ الطرق في مجال التعاون والتنسيق فيما بينها ومع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية. وساعدت الدروس المستخلصة في الماضي على تحديد وتطوير آليات وأدوات تنسيق محددة لتيسير الاستجابة لحالات الطوارئ. ويبحث هذا الجزء بعض هذه الآليات، ويحدد التطورات الحديثة ويشير إلى المجالات التي تشكل مصدر قلق واضح.

ألف - ادارة الشؤون الانسانية

٢٦ - إن إدارة الشؤون الانسانية هي الكيان المكلف داخل الأمم المتحدة بكفالة التنسيق الفعال للمساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، والتشجيع على اتخاذ الاجراءات الرامية إلى الوقاية من الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الانسان، أو على الأقل، التخفيف من حدة آثارها. وضمن هذا السياق الأوسع ركزت إدارة الشؤون الانسانية جهودها في خمسة مجالات خلال السنة الماضية وستواصل ذلك خلال السنة القادمة.

٢٧ - ومن مجالات التركيز الرئيسية لادارة الشؤون الانسانية النهوض بالاهتمامات الانسانية. والادارة مدركة حقا لضرورة كفالة التقيد بمبدئي النزاهة والحياد في العمل الانساني، وهي تدعو بقوة إلى تعزيز الامتثال إلى القانون الانساني.

٢٨ - وهناك موضوع آخر، ألا وهو التحسين المتواصل للأدوات الرئيسية المتاحة لادارة الشؤون الانسانية لتعزيز التنسيق: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ، وعملية النداءات الموحدة.

٢٩ - ومجال التركيز الثالث هو تعزيز مشاركة جميع الكيانات المعنية في أنشطة تنسيق الطوارئ. وعلى سبيل المثال، فإن المفوض السامي لحقوق الانسان، وممثل الأمين العام للمشردين داخليا يدعيان إلى حضور اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تعالج فيها المواضيع التي تهمهما. وتم الشروع في وضع "إطار للتنسيق" بين إدارة الشؤون الانسانية وإدارتي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام. وتعزز هذه العملية التعاون في مجال تحليل معلوات الانذار المبكر، وتخطيط الاجراءات الوقائية، فضلا عن تقصي الحقائق والعمليات، خلال أية أزمة. وفي رواندا شاركت المنظمات غير الحكومية في هيكل التنسيق التابع للأمم المتحدة. وشاركت أيضا المنظمات غير الحكومية في نداءات موحدة كثيرة. وتعمل ادارة الشؤون الانسانية مع مكتب منسق الأمن التابع للأمم المتحدة لزيادة تعزيز قدرة هذا الأخير على العمل السريع.

٣٠ - والموضوع الرابع هو تعزيز الدعم لغرض التنسيق داخل البلدان. وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، عززت ادارة الشؤون الانسانية القدرات الاحتياطية مع زيادة تطوير أفرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق ومشروع الموجودات العسكرية وموجودات الدفاع المدني. وفيما يتعلق بحالات الطوارئ المعقدة وافقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام ١٩٩٤ على اختصاصات المنسقين الانسانيين وعلى العملية والظروف التي يتم تعيينهم فيها. وتشمل إدارة الشؤون الانسانية المعاد هيكلتها وحدة للاستجابة السريعة عززت الآليات الاحتياطية لتقديم الدعم الضروري للميدان لتنسيق المساعدة الانسانية.

٣١ - ومجال التركيز الخامس هو تشجيع التحسينات على مستوى المنظومة بالاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب الانسانية، وتحديد الفرص الجديدة، والانذار المبكر، وإزالة الألغام، وإدارة الكوارث هي مجالات تحتل فيها ادارة الشؤون الانسانية موقع الصدارة من أجل إضفاء قيمة على نظام الأمم المتحدة الانساني. وإذ تعترف إدارة الشؤون الانسانية بالفرص المتأصلة في التكنولوجيات الاعلامية الجديدة، فإنها ما فتئت تعمل على نحو وثيق مع الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والحكومات لانشاء "شبكة الاغاثة" -ReliefNet- وهي نظام دولي لتقاسم المعلومات يركز على الاحتياجات والاستجابات الانسانية.

٣٢ - وبالاضافة إلى هذه المجالات الموضوعية الخمسة، تواصل إدارة الشؤون الانسانية بذل جهود لا تكل لتحسين سير عملها الداخلي. ففي عام ١٩٩٤ انصبت معظم الاهتمامات الداخلية الملحة لادارة الشؤون الانسانية على عملية إعادة تنظيم هيكل موحد لضباط التنسيق في نيويورك بوصفه نواة لشعبة طوارئ متشعبة جديدة. ومن التغييرات الأخرى توحيد شعبة تخفيف حدة الكوارث وأمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في شعبة واحدة تعنى بالحد من الكوارث الطبيعية. وفي عام ١٩٩٥ شرعت ادارة

الشؤون الانسانية في تنفيذ عملية تخطيط استراتيجي، ستليها دراسة للادارة لتحديد الموارد الأساسية التي تحتاجها الادارة لتنفيذ ولايتها فضلا عن الوسائل والسبل الكفيلة بتعزيز فعاليتها.

٣٣ - وأحرزت الادارة تقدما مطردا في تحقيق المزيد من الكفاءة. بيد أن هناك عائقا رئيسيا، ألا وهو نمط التمويل الذي ورثته منذ انشائها. إذ لا يمول من الميزانية العادية سوى ثلث موظفي ادارة الشؤون الانسانية. ومنذ انشاء الادارة بذلت جهود متواصلة من أجل انشاء المزيد من الوظائف التي تمول من الميزانية العادية وسيتواصل بذل الجهود لوضع استراتيجية مالية لارساء عملية تمويل الادارة على أساس سليم ودائم.

باء - اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

٣٤ - إن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي محفل فريد، إذ أن عضويتها تضم وكالات الأمم المتحدة العاملة في أنشطة الاستجابة الانسانية، ويتسع نطاق هذه العضوية إلى خارج الأمم المتحدة ليشمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى. لذلك فإن بإمكان اللجنة أن توفر القيادة الجماعية وأن تطبق المبادئ والسياسات المتعلقة بالمسائل الاستراتيجية لغرض تعزيز فعالية العمليات الانسانية.

٣٥ - وفي عام ١٩٩٤ وافقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالولاية الانسانية، فضلا عن تعيين المنسقين الانسانيين واختصاصاتهم. وعينت اللجنة أيضا منسق الاغاثة في حالات الطوارئ بوصفه النقطة المرجعية لمسائل المشردين داخليا، وأنشأت فرقة عمل لتقدم توصيات تتعلق بالمشردين داخليا. وفي عام ١٩٩٥ ستواصل اللجنة دراسة السياسة والآثار العامة الانسانية المترتبة على الجزاءات، وإزالة الألغام والمشردين داخليا. وستقوم أيضا بدراسة واعتماد نهج مشترك بين الوكالات لاستخدام الموجودات العسكرية وموارد الدفاع المدني لأغراض المساعدة الانسانية، ومتابعة المزيد من التنسيق والتعاون التنفيذيين في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ.

٣٦ - ويدرك أعضاء اللجنة أن من الضروري التركيز على المسائل الرئيسية في مجال السياسة العامة التي ينبغي مناقشتها واتخاذ اجراءات بشأنها على الصعيد التنفيذي. ويهدف الفريق العامل التابع للجنة إلى معالجة المسائل التنفيذية، وإدارة عمل الأفرقة العاملة المنشأة بهدف معالجة مواضيع محددة. وينبغي أن ييسر اعتماد اللجنة لمجموعة من الاجراءات العملية مهمة الفريق العامل في الاضطلاع بمهام الدعم والادارة المنوطة به. ولم يتحقق بعد الاستفادة الكاملة من وجود اللجنة. وسيتطلب تحقيق ذلك التزاما جماعيا من جانب جميع أعضائها وقيام ادارة الشؤون الانسانية بدور قيادي في هذا المجال.

جيم - الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ

٣٧ - تعترف الوكالات المنفذة التابعة للأمم المتحدة تماما بالدور المفيد الذي يؤديه الصندوق الدائر المركزي لحالات لطوارئ في تيسير الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ. وترد في المرفق الثاني تفاصيل المبالغ المقدمة كسلف من الصندوق والمبالغ المسددة من الوكالات التنفيذية، وتفاصيل عن وضع الصندوق. وقد قام الصندوق بدور مصدر التمويل الأساسي بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة في المرحلة الأولية الحرجة لحالات الطوارئ مكملا بذلك قدرتها التمويلية في حالات الطوارئ. وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة جدا، فإنه من الضروري معالجة النقص في مستوى موارد الصندوق لضمان استمرار فعاليته.

٣٨ - واعترفت الجمعية العامة بهذه المشاغل في قرارها ١٣٩/٤٩ ألف، حيث لاحظت الحاجة إلى زيادة الموارد المتوفرة للصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ وضمان الاحتفاظ بمستوى مناسب من الموارد في أي وقت للاستجابة إلى حالات الطوارئ الجديدة. ودعت الجمعية العامة الجهات المانحة المحتملة إلى تقديم مساهمات اضافية إلى الصندوق، وطلبت في هذا السياق، إلى الأمين العام أن يبحث جدوى التماس هبات عينية.

٣٩ - وأجرت ادارة الشؤون الانسانية مشاورات مكثفة مع شركائها الانسانيين ومع مجتمع الجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية بهدف مضاعفة الدعم المالي للصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ وتوسيع قاعدته من المانحين. وترد في المرفق الثاني بيانات عن حالة الاشتراكات المدفوعة للصندوق حاليا.

٤٠ - وقامت كذلك إدارة الشؤون الانسانية، بالتعاون مع شركائها الانسانيين في الأمم المتحدة، باستعراض الآثار المترتبة عى المساهمات العينية بوصفها موردا اضافيا ممكنا للصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ. وتوصلت الوكالات التنفيذية إلى توافق في الآراء مفاده أن المساهمات العينية سوف لا تكون عملية، ولا تتمشى والاستخدام المتوخى للصندوق وطبيعته الدائرة. وأعربت الوكالات أيضا عن القلق ازاء ادارة الصندوق والتكالف العامة المرتبطة بالمساهمات العينية. وفضلا عن ذلك، فإن بعض الامدادات الانسانية مثل البذور الزراعية والأدوية يجب أن تخضع إلى مواصفات تقنية دقيقة تحددها الوكالات المتلقية. وأثيرت ايضا أسئلة فيما يتعلق بآلية المحاسبة وسداد المساهمات العينية، وذلك في ضوء الطبيعة الدائرة للصندوق. بيد أنه تم الاتفاق بصورة عامة على أن المساهمات العينية مفيدة في سياق الاستجابة العامة لحالات الطوارئ وبالتالي ينبغي تشجيعها بوصفها مساهمات ثنائية مباشرة للوكالات المعنية.

٤١ - ومهما بالغنا في التأكيد على ضرورة تجديد موارد الصندوق فإن ذلك لن يكفي. ويمكن أن يؤثر تأخير السداد تأثيرا كبيرا في قدرة الصندوق على مواجهة حالات الطوارئ. وفي محاولات لضمان استرداد السلف في الوقت المناسب، اتخذت ادارة الشؤون الانسانية خطوات لتعزيز الاجراءات القائمة، ولتقصير مهلة السداد، وتشجيع الدفع الجزئي كلما كان ذلك ممكنا، وتوجيه انتباه الجهات المانحة في النداءات

الموحدة إلى الاستخدام المسبق للصندوق. وعلى الرغم من هذه المبادرات، ظل عدد من السلف مستحقا لما يزيد على سنة بسبب ضعف الاستجابة إلى بعض النداءات الموحدة. وتشمل هذه السلف المبالغ التي سحبها برنامج الأغذية العالمي لطاجيكستان (٨٧٩ ٤٦٣ ٢ دولارا)، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للبنان (٧٢٤ ٣٠٦ ٣ دولارا)، والمنظمة الدولية للهجرة لزائير (١٥٣ ٣٥٠ دولارا).

٤٢ - وفي مثل هذه الحالات، اتخذت تدابير من أجل استعادة توازن رصيد الصندوق، وذلك وفقا لأحكام المبادئ التوجيهية التي تنظم تشغيل الصندوق[١] التي تنص في الفقرة ١٦، في جملة أمور، على أنه يجوز لمنسق الاغاثة في حالات الطوارئ القيام بما يلي:

(أ) أن يستخدم من رصيد الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ، بما في ذلك الفائدة المتراكمة، ما يزيد على المستوى المستهدف البالغ ٥٠ مليون دولار؛

(ب) أن يوجه نداء إلى الجهات المانحة لتقديم مساهمات محددة إلى الصندوق لتغطية المبالغ المسلفة؛

(ج) أن يطلب إلى المنظمة المنفذة أن تسدد رصيد السلفة من مواردها الخاصة.

٤٣ - ونظرا لأن رصيد الصندوق، بما في ذلك الفائدة، ظل في مستوى لا يزيد إلا قليلا عن المستوى الأدنى البالغ ٥٠ مليون دولار، فإنه لم يتسن لذلك استخدامه لاستيعاب السلفات المستحقة. وطلبت إدارة الشؤون الانسانية إلى الوكالات المعنية أن تنظر في تسديد ما عليها إلى الصندوق من مواردها الخاصة. وردت الوكالات المعنية بأنه نظرا لانعدام مساهمات الجهات المانحة، فإنها غير قادرة على سداد ما عليها إلى الصندوق من أموالها الخاصة. وفي ظل هذه الظروف فإن الحل المتبقي الوحيد هو السعي إلى الحصول على دعم الحكومات المانحة لتقدم مساهمات محددة لتغطية السلفات المستحقة حتى يتسنى المحافظة على حجم موارد الصندوق في المستوى الأدنى البالغ ٥٠ مليون دولار كما ينص على ذلك قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٤٤ - وفي إحدى المرات، طلبت وكالات الأمم المتحدة أموالا من الصندوق لتمويل برامج حالات الطوارئ الجارية بهدف تفادي حدوث انقطاع كبير أو تخفيض تدريجي كبير في أنشطة الاغاثة الانسانية التي تمس الحاجة إليها كثيرا. وفي حين تتجاوز هذه المطالب النطاق المتوقع للصندوق، فقد ثبت أن الاستخدام الحكيم للصندوق في مثل هذه الأغراض ضروري في ظل الظروف الاستثنائية. بيد أنه قيل إن الصندوق أنشئ أساسا لضمان الاستجابة في الوقت المناسب في المرحلة الأولى لحالات الطوارئ. ومن ثم قد ترغب الجمعية العامة في أن تأذن باستخدام الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ، في الظروف القاهرة، لتلبية الاحتياجات الانسانية الحرجة في حالات الطوارئ التي تمتد لفترات طويلة.

دال - دعم التنسيق داخل البلدان

٤٥ - دعيت الأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة، التي شهدت زيادة في عدد حالات الطوارئ المعقدة الكبرى، الى الاضطلاع بدور تنسيقي نشط في هذه الظروف. ففي حالة الصومال، طلب مجلس الأمن في قراره ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الى الأمين العام تعيين منسق للشؤون الانسانية. وفي وقت لاحق، أدى حجم الأزمات وتعقدها في أنغولا وموزامبيق الى تعيينات مماثلة من قبل منسق الاغاثة في حالات الطوارئ نيابة عن الأمين العام وبعد التشاور مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٤٦ - وقد أقرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بالحاجة الى اعتماد نهج أكثر انتظاما في اختيار منسقي الشؤون الانسانية وتعيينهم في الظروف الخاصة. وقد أفضى هذا التوجه في عام ١٩٩٤ الى موافقة اللجنة على الاختصاصات المحددة لمنسقي الشؤون الانسانية، وعلى الصفات المطلوب توافرها فيهم، واجراءات تعيينهم، وإعداد قائمة احتياطية بأسماء المنسقين المحتملين المؤهلين. وتطبق هذه الاختصاصات أيضا على المنسقين المقيمين لدى اضطلاعهم بدور منسق المساعدة الانسانية. وكان القصد من اعتماد هذه الخطوات هو ضمان ايفاد منسقين في حالات الطوارئ الضخمة والمعقدة، يتمتعون بالخبرات والمهارات الخاصة التي يتطلبها هذا العمل، وضمان تمتع هؤلاء المنسقين بالقدرة على ايلاء هذه المهام كامل اهتمامهم.

٤٧ - وفي حين لا تزال هذه الآلية جديدة نسبيا، إلا أنه من الممكن ابداء بعض الملاحظات العامة حول كيفية استخدامها حتى الآن. فهذه الآلية تستخدم، حسب الاقتضاء، دعما لنظام المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة وكجزء مكمل لهذا النظام. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، كان قد تم تعيين ما مجموعه خمسة منسقين للشؤون الإنسانية في أفغانستان وأنغولا ورواندا والصومال وموزامبيق. ومن ثم، فإن عملية التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة داخل البلدان، يقوم بها، في غالبية حالات الطوارئ، المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة تحت الإشراف المباشر لمنسق الإغاثة في حالات الكوارث.

٤٨ - غير أن وظيفة منسق الشؤون الانسانية تبقى وظيفة مؤقتة، تعكس حالة اتساع نطاق حالة الطوارئ المعنية ومدى حدتها. وما أن تنحسر مرحلة الاغاثة في حالة الطوارئ المعقدة، ويتم تحويل تركيز الجهود الانسانية نحو التأهيل والانعاش، حتى تحال المهام المتبقية لمنسق الشؤون الانسانية تدريجيا الى آليات التنسيق التقليدية التابعة للأمم المتحدة. وبالنسبة لحالات المنازعات، يعد إنشاء عملية سلام رسمية والشروع في تنفيذها أحد المؤشرات الهامة على الحاجة الى هذا التحول.

٤٩ - وهكذا نجد الآن، أن منسق الشؤون الانسانية في الصومال مثلا هو أيضا الشخص نفسه الذي يضطلع بدور المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في حين ألغيت

تدريجيا وظيفة منسق الشؤون الانسانية في موزامبيق ويقوم المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة بدور منسق المساعدة الانسانية.

٥٠ - ويعمل منسقو الشؤون الانسانية بشكل وثيق مع الحكومات فيما يتعلق بأمور المساعدة الانسانية. ومع أنه قد لا توجد بعض حكومات وطنية في حالات استثنائية (كما هي الحال في الصومال أو في المرحلة الأولى من أزمة رواندا في عام ١٩٩٤)، فإن هذا الوضع يظل وضعا استثنائيا. ويلتزم منسقو الشؤون الانسانية، مثلهم مثل المنسقين المقيمين، بدعم قدرة الحكومات على الاضطلاع بمسؤولية انعاش بلدانها بنفسها. ففي رواندا أنشأ منسق الشؤون الانسانية هيكلا متكاملا مع وزارة التأهيل. ويتولى هذا الهيكل، الذي يعمل فيه موظفون تابعون للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية ومسؤولون حكوميون، مسؤولية تأمين التنسيق اليومي لأنشطة الاغاثة وتشجيع برامج الانعاش.

٥١ - وأخيرا فإن عملية تعيين منسقين للشؤون الانسانية أتاحت لمنسق الاغاثة في حالات الطوارئ الاستعانة بمجموعة أكبر من المواهب في مختلف وكالات الأمم المتحدة. ولذا، فقد جرى تعيين منسقي الشؤون الانسانية من بين موظفين يعملون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وإدارة الشؤون الانسانية.

٥٢ - وأبرز الطابع المعقد للأزمات الأخيرة الحاجة الى مباشرة وضع أو تنفيذ إجراءات تنسيق وتخطيط رئيسية فور نشوء أي حالة طوارئ معقدة. وتقع على عاتق المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة مهمة الاستجابة الفورية لأي حالة طوارئ، غير أن نطاق أنشطة الطوارئ ومدى تعقدها قد يستلزمان تعزيز القدرة على التنسيق داخل البلد. وفي ضوء التجارب السابقة، حاولت معظم الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة بناء قدرتها على الاستجابة السريعة في المجالات القطاعية التي تخص كلا منها (انظر الفرع الرابع) بغية تسهيل لاستجابة لحالة الطوارئ.

٥٣ - وقد أنشأت إدارة الشؤون الانسانية مرافق للاستجابة السريعة في حال وقوع كوارث طبيعية أو من صنع الانسان بهدف دعم جهود التنسيق الفورية داخل البلدان في حالة الطوارئ، التي تبذلها السلطات الوطنية والممثل المقيم التابع للأمم المتحدة لمواجهة احتياجات الاستجابة لحالة الطوارئ.

٥٤ - وقد أنشئت فرقة الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، من أجل الكوارث الطبيعية على وجه التحديد. وتتألف هذه الأفرقة من خبراء في إدارة حالات الطوارئ يمكن وزعهم خلال ساعات من وقوع الكارثة، للعمل مع السلطات المحلية. وتهدف هذه الأفرقة الى تسهيل تحقيق استجابة منسقة وفعالة للكوارث الطبيعية والبيئية. ويمكن لهذه الأفرقة أن تساعد السلطات المحلية في التنسيق وإتاحة إجراء تقدير فوري للأضرار والاحتياجات من الاغاثة الإنسانية، وتسهيل وصول الحكومات الى الموارد الاحتياطية الدولية، وتشجيع تبادل الدراية والتقنيات.

٥٥ - وتعمل إدارة الشؤون الانسانية على تعزيز القدرات الاقليمية والوطنية على ادارة الاستجابة للكوارث بزيادة عدد البلدان المشاركة في نظام أفرقة الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث. كما أنشأت فريقا لأمريكا اللاتينية ضمن هذه الأفرقة يضم موظفين محليين على دراية بالظروف المحلية. واتخذت أيضا خطوات في عام ١٩٩٤ لتعزيز استعداد أفرقة الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث من خلال التدريب وزيادة عدد أعضاء الأفرقة القائمة. وساعدت بعثات أفرقة الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث في عام ١٩٩٤ في تقييم وتنسيق استجابات الاغاثة المناسبة في أعقاب العواصف المصحوبة بأمطار غزيرة التي تعرضت لها الصين، والفيضانات في جيبوتي ومصر، والعواصف الاستوائية في هايتي، كما ساهمت في الإعداد لمواجهة إعصار في بنغلاديش.

٥٦ - وتواصل إدارة الشؤون الإنسانية أيضا العمل مع الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ الذي أنشيء للاستفادة من الخبرة المتراكمة من كوارث كبرى تسببت في انهيار عدد من الهياكل الكبيرة. ويقوم هذا الفريق الآن، من خلال الأفرقة السابقة له وهي فريق التوجيه الدولي، والأفرقة الإقليمية وأفرقة العمل، بالتصدي لمجموعة كبيرة من قضايا التعاون الدولي في مجالات تعبئة موارد الإغاثة الدولية وإرسالها وتنسيقها عند وقوع الكوارث بصورة مفاجئة.

٥٧ - وفيما يتعلق بحالات الطوارئ المعقدة أو التي من صنع الإنسان، فقد أنشأت إدارة الشؤون الإنسانية وحدة للاستجابة السريعة لإيفاد موظفين ذوي خبرة للعمل من منسق الأمم المتحدة المقيم أو مع منسق الشؤون الإنسانية، لتأمين تنسيق فوري ولإيجاد دعم منهجي لتنسيق الأنشطة مع تطور حالة الطوارئ وقد قامت إدارة الشؤون الإنسانية بوزع قدرتها على الاستجابة السريعة مرارا. ففي كيغالي، رواندا، أعاد فريق الشؤون الإنسانية المتقدم، المؤلف من ممثلين عن إدارة الشؤون الإنسانية ووكالات من الأمم المتحدة، إقامة وجود إنساني للأمم المتحدة في فترة بالغة الصعوبة وتمكن من تمهيد الطريق أمام توسيع الأنشطة الإنسانية حينما تسمح الحالة بذلك. وفي هايتي، تم وزع فريق مشترك من إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم منسق المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الفترة التي أعقبت مباشرة الإجراءات التي قامت بها الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وركز الفريق على زيادة توفير الخدمات الإعلامية، وإقامة اتصال مع المنظمات غير الحكومية والقوات العسكرية الثنائية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، وإعداد الاستراتيجية الإنسانية والنداء الموحد من أجل هايتي. وخلال الأزمة في شيشينيا عملت إدارة الشؤون الإنسانية بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وركزت إدارة الشؤون الإنسانية على تيسير وضع إجراءات تنفيذية، والمساعدة في بدء عمليات تسليم المساعدة الإنسانية من جانب برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف.

٥٨ - وبغية ضمان توفير الدعم المباشر والفعال للتنسيق داخل البلدان، وسعت إدارة الشؤون الإنسانية ترتيباتها التعاونية مع مجلسي اللاجئين النرويجي والدانمركي ومع الوكالة السويدية لخدمات الإنقاذ لاستخدام قدراتها على أساس احتياطي دعما للتنسيق الميداني في حالات الطوارئ المعقدة.

هاء - عملية النداءات الموحدة

٥٩ - في عام ١٩٩٤، أطلق ١٤ نداء موحدا مشتركا بين الوكالات للمساعدة الإنسانية، وهي نداءات تعكس احتياجات ١٥ بلدا وتشمل سكانا عددهم ٣٩,٥ مليون نسمة. وقد تم التعهد بمبلغ ٢,١٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة للمنظمات التي أطلقت النداءات، من أصل المبلغ المطلوب وقدره ٢,٧٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة. ومع أن نسبة المساهمات بلغت ٧٧ في المائة من الاحتياجات على المستوى الإجمالي، فقد تراوحت نسبة الاستجابة ما بين ١٤,٨ في المائة في النداء المتعلق باليمن، و ١٠٥ في المائة في النداء المتعلق بيوغوسلافيا السابقة. وعلى الرغم من أن عدد النداءات انخفض من ٢١ في عام ١٩٩٢ الى ١٤ في عام ١٩٩٤، فقد زاد معدل المبلغ المطلوب للنداء الواحد بنحو ٣٥ في المائة. ومع أن نسبة ٧٧ في المائة هي نسبة مشجعة، إلا أنه لا تزال هناك حاجة ماسة الى تمويل اضافي للعديد من حالات الطوارئ الحرجة. ويرد تحليل تفصيلي للاستجابة للنداءات الموحدة في المرفق الثالث.

٦٠ - وكان القصد من عملية النداءات الموحدة إيجاد آلية لتعزيز إجراء تقييمات متكاملة للاحتياجات، وقدرة أكبر على تحديد الأولويات، والمساعدة في تعبئة الدعم المالي للبرامج الإنسانية. وبغية تحديد الأولويات بالنسبة الى الأموال المطلوبة في النداءات، تسعى إدارة الشؤون الإنسانية الى إيجاد توافق في الآراء مع الوكالات كل على حدة بشأن الأولويات المتعلقة بحالات الطوارئ، إقرارا منها بأن كل وكالة هي أفضل من يقيّم الطابع الملح لأنشطتها. وفي حالات كثيرة، أثبتت عملية النداءات الموحدة جدواها في إبداء رأي متوازن أمام المانحين بشأن الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات التمويل. وفي عام ١٩٩٥، أدرجت النداءات من أجل مشاريع لمنظمات غير حكومية، في عدد من النداءات، وهو تطور من شأنه أن يعزز التنسيق والتكامل بين برامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبالنظر الى المركز الخاص للجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لم تدمج برامجهما في وثائق النداءات الموحدة، على الرغم من أن البيانات المتعلقة بلجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر قد ترد في مرفق الوثائق ذات الصلة.

٦١ - ومن دواعي الأسف أن نوعية النداءات الموحدة لا تزال متباينة. ولعل العامل المهم الذي يساعد في ذلك هو التنسيق والدعم في الميدان. ذلك أنه من شأن سوء التنسيق داخل البلد أن يفضي الى تصور أن عملية النداءات الموحدة هي عبء وليست فرصة. وفي هذه الحالات فإن النداء لا يحقق أكثر مما تحققه برامج الوكالات الحالية غير ذات الأولوية. فحيثما يكون هناك تعاون فعال على الصعيد الميداني، فإن إعداد النداء الموحد سيكون تعبيرا عن البرمجة المشتركة.

٦٢ - وقد بينت التجربة أن النداءات التي هي على درجة عالية من التكامل لا تضمن بالضرورة استجابة جيدة من جانب المانحين. ففي حالات الطوارئ المستمرة كتلك التي يشهدها العراق مثلا، من شأن تحسين التنسيق على الأرض أن يساهم في إعداد نداء جيد قد لا يستقطب على الرغم من ذلك إلا تمويلا ضئيلا

نظرا لقلة الاهتمام السياسي والإعلامي به. وعلى الرغم من تدهور الحالة الإنسانية في أفغانستان، فإن نداء عام ١٩٩٤ المتعلق بأفغانستان لم يحصل على أكثر من ٣٥ في المائة من التمويل المطلوب، في حين تلقى نداء عام ١٩٩٤ المتعلق بيوغوسلافيا السابقة نحو ١٠٦ في المائة. أما التمويل المتعلق برواندا فقد بلغ بالكاد نسبة ٤٠ في المائة عام ١٩٩٣. وفي أعقاب عمليات الهجرة الجماعية التي وقعت في تموز/يوليه ١٩٩٤ والتي شدت انتباه العالم أجمع، حصل نداء جديد على قرابة ٩٦ في المائة من الأموال المطلوبة.

٦٣ - وبالإضافة الى ذلك، فإن النداءات التي تتسم بدرجة عالية من التكامل الجغرافي والقطاعي تمول رغم ذلك بطريقة انتقائية: فهناك ميل الى عدم توفير الدعم القوي إلا لأشكال معينة من أشكال الأنشطة التي تستهدف إنقاذ الأرواح، ولوكالات معينة من الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، ففي إطار النداءات المتعلقة بطاجيكستان لعام ١٩٩٤، وأنغولا وبوروندي (١٩٩٣-١٩٩٤)، بلغت نسبة الاستجابة لمكونات الأغذية ١٠٠ في المائة على الأقل لكل نداء. وقد شكل ذلك تناقضا ملحوظا مع التمويل الذي جرى توفيره في القطاعات غير الغذائية والذي بلغ بالكاد ٤٠ في المائة بالنسبة لطاجيكستان و ٥٢ في المائة بالنسبة لأنغولا و ٢١ في المائة بالنسبة لبوروندي. وبالمثل، فإن هناك تفاوتات كبيرة في الاستجابة لوكالات الأمم المتحدة المختلفة. ففي حالة نداء ١٩٩٣ المتعلق بالصومال تلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نسبة ٧٨ في المائة من الأموال المطلوبة بالمقارنة مع ما يبلغ متوسطه ٢٤ في المائة للوكالات الأخرى.

٦٤ - إلا أن هذه الاستجابة غير المتكافئة تعزى، جزئيا، الى فعالية جهود جمع الأموال التي تبذلها كل وكالة على حدة والى سجل أدائها في حالات الطوارئ. فالاستجابة المتسقة لحالة الطوارئ تتطلب توفر الأموال لإعداد استجابة متوازنة للقطاعات والأنشطة الحيوية. ومن هنا تبرز الحاجة الى تمويل اضافي لبعض أنشطة الإغاثة المهملة نسبيا، رغم أهميتها، كالصحة والزراعة والمياه والرعاية الصحية، فضلا عن الأنشطة الفورية المتعلقة بإعادة التأهيل والإنعاش.

٦٥ - ونتيجة لتزايد الاحتياجات من الموارد، واشتداد التنافس على الأموال الشحيحة، يقوم بعض المانحين، بصورة متزايدة، بتوفير مساهمات مخصصة لأغراض معينة. ولابد من إيجاد توازن بين ضرورة المساءلة أمام المانحين فيما يتعلق باستخدام الأموال، وحاجة الوكالات الى المرونة لتحقيق استجابة سريعة.

٦٦ - وفي محاولة لتوسيع قاعدة المانحين من أجل النداءات الموحدة، يجري النظر حاليا في بذل جهد منسق فيما بين الوكالات للاتصال بمانحين جدد بهدف زيادة درايتها وبالنظام الإنساني المتعدد الأطراف. ونظرا لأن نجاح تعبئة الموارد لحالات الطوارئ يرتبط في حالات كثيرة بالتغطية التي توفرها وسائط الإعلام، فإن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تدرس حاليا الوسائل التي يمكن من خلالها للمنظمات الإنسانية مجتمعة (.من طريق تجميع جهود المسؤولين الإعلاميين ومسؤولي العلاقات العامة في المنظمات

المعنية) أن تواصل التركيز على كل من حالات الطوارئ التي لا تزال تلقى اهتماما إعلاميا واسعا وتلك التي طال أمدها وأصبحت تلقى اهتماما أقل.

٦٧ - وعند بدء نشوء حالة طوارئ ويكون من الضروري إعلان نداء موحد لأول مرة، فإن التحدي الذي تواجهه إدارة الشؤون الإنسانية يتمثل في تعزيز عملية لإصدار نداءات متكاملة دون التسبب في تأخير لا لزوم له في استجابة الوكالات كل على حدة. وقد صدرت نداءات سريعة مثلما حدث في رواندا وشيشينيا، الاتحاد الروسي، لتيسير إصدار النداءات المتكاملة في الوقت المناسب. وأعقب هذه النداءات نداء موحد أكثر شمولا. وتقر إدارة الشؤون الإنسانية بالحاجة الى زيادة السرعة التي يجري بها تجهيز النداءات الموحدة وإصدارها، والى توسيع التعاون في نواحي التخطيط المشترك بين الوكالات الى أقصى حد ممكن، بما في ذلك عقد اتفاقات أولية بشأن توزيع المسؤولية.

واو - تقاسم المعلومات

٦٨ - يعد تبادل المعلومات ذات الصلة، الموثوق بها، في الوقت المناسب أداة أساسية لتقييم حالة الطوارئ وتنسيق المدخلات الهادفة الى منع وقوعها والتخفيف من آثارها والاستجابة لها. وتوفر تكنولوجيا الاتصالات الحالية فرصة للعناصر الفاعلة في القطاع الإنساني لتقاسم المعلومات بشكل أكثر فعالية وتأثيرا من ذي قبل. وعلى الرغم من وجود تبادل غير رسمي للمعلومات بين الوكالات، لابد من العمل على زيادة هذا التبادل تسهيلا لتحقيق الاتساق في تقييم الحالات المتغيرة وتحديد الأولويات والتقدم نحو الغايات.

٦٩ - وتقوم إدارة الشؤون الإنسانية حاليا، بالتعاون مع الحكومات المهتمة بالأمر والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بإنشاء نظام دولي لتقاسم المعلومات يعرف باسم "شبكة الإغاثة" Reliefnet. ويتمثل الهدف الأول لـ "شبكة الإغاثة" في توفير معلومات عن حالات الطوارئ يمكن للعناصر الفاعلة في حالات الطوارئ أن تستفيد منها عمليا. وهناك هدف ثانوي لإنشاء الشبكة وهو تصميم نظام معلومات يكون متاحا على نطاق عالمي بغض النظر عن تكنولوجيا المعلومات المتوفرة في مكان معين. غير أن تحقيق هذه الأهداف مرهون الى حد كبير بتقاسم المعلومات بين الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية.

رابعا - قدرة نظام الأمم المتحدة الانساني

٧٠ - في حين أن التنسيق هو العامل الحاسم في استجابة المنظومة لحالات الطوارئ الإنسانية، وجدت منظمات المساعدة الإنسانية أن من الضروري أن تعزز قدرتها على الاستجابة للأزمات، التي تزايدت عددا وحجما. وكانت النتيجة أن شهد المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة زيادة سريعة في قدرة المنظمات الإنسانية، التي باتت الآن قادرة على العمل بسرعة، للتصدي لمعظم الأزمات.

٧١ - وفي نفس الوقت، أصبحت المنظمات الإنسانية أيضا تدرك أنه يجب عليها، لكي تستجيب لأزمات بحجم الأزمات التي شهدناها في الماضي القريب، أن تتعاون تعاونا وثيقا مع الوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية والحكومات المعنية، وأن تعول على خبرتها وذلك لزيادة قدرتها الخاصة. وفي هذا السياق، فإن من المهم أيضا أن تكون هذه المنظمات قادرة على الاستفادة من القدرة الاحتياطية المتاحة لدى الحكومات المعنية وخارجها على حد سواء، بما في ذلك امكانية استخدام المقدرات العسكرية والمدنية.

٧٢ - والأهم من ذلك أنه بات من المعترف به بصورة متزايدة أن قدرات السكان المحليين على المواجهة يجب تعزيزها واستخدامها استخداما كاملا، لأن المجتمعات المحلية المتأثرة والسلطات هي في نهاية المطاف المسؤولة عن ضمان تلبية احتياجات الضحايا. وهذا النهج هام بصورة خاصة لكفالة الانتقال الفعال وفي الوقت المناسب من الإغاثة الى الإنعاش والتأهيل، اللذين يجب على سكان البلد المعني أن يتحملوا عنهما المسؤولية الأولى.

٧٣ - ولذلك، فإنه سيكون من الملائم، عند استعراض قدرة منظومة الأمم المتحدة، مراعاة أن تقدم المنظمات الإنسانية الدولية الدعم لتعزيز القدرات الوطنية. وينبغي لمثل هذا الاستعراض أن ييسر للدول الأعضاء التصدي لما قد يكون موجودا من القيود والثغرات وأوجه الخلل في النظام، الذي تطور تطورا سريعا بطريقة غير منتظمة في السنوات الأخيرة.

ألف - القدرة التنفيذية

٧٤ - كيفت وكالات الأمم المتحدة قدرتها التنفيذية بما يلائم الطلبات المتعاظمة، إما عن طريق إعادة التنظيم الذي يركز تركيزا أكثف على الاستجابة لحالات الطوارئ، أو باستحداث بُنى هيكلية جديدة للتنظيم والموظفين والإدارة. ومن الواضح أن المرونة وتفويض السلطة بشكل مناسب هما عنصران من العناصر الأساسية للاستجابة السريعة.

١ - هياكل إدارة حالات الطوارئ

٧٥ - تختلف وكالات الأمم المتحدة اختلافا بينا من حيث هياكل التنظيم، وتفويض السلطة، والموارد البشرية، ودرجة المركزية، وتنظيم قدراتها في حالات الطوارئ وقدراتها الإنمائية. ويسفر هذا التنوع عن قدرات مختلفة للوكالات، من حيث المرونة وسرعة الاستجابة والمساءلة وتكامل أنشطة التأهيل والإنعاش. وفي حين أن اللامركزية وتفويض السلطة قد يزيدان من المرونة وسرعة الاستجابة، فضلا عن السماح للوكالات بالتعاون تعاونا أوثق مع المجتمعات المحلية، فهي تثير مزيدا من دواعي القلق إزاء المساءلة والشفافية.

٧٦ - ويقتضي ما تتصف به معظم الأزمات الطبيعية وكثير من الأزمات المعقدة من سرعة في الانفجار، الوصول إلى أناس من ذوي الصفات المناسبة والقدرة على وزعهم في فترة وجيزة. وكثرة تبدل الموظفين هي من السمات الخاصة للعديد من وكالات الاغاثة. وتعني سرعة تبدل الموظفين بسبب طبيعة العمل المجهدة وعقود التوظيف القصيرة الأجل ذات الطابع المؤقت، أن الخبرة الثمينة والدروس المستفادة تضيع من الوكالة الموظفة. إذ يتمخض عن سرعة تناوب الموظفين أحيانا وجود موظفين غير مهيئين لتأدية الدور المطلوب منهم. وسواء أكان الموظفون مدربين أو غير ذوي خبرة، فإن التزامهم بالأحداث الإنسانية هو التزام قوي جدا بوجه عام.

٧٧ - ولا تزال الحاجة تدعو إلى معالجة بعض أوجه الخلل لكي يستطيع النظام ككل أن يتكيف بما يلائم البيئة الانسانية السريعة التغير. وفيما يلي خلاصة وجيزة لهياكل ادارة الأزمات في وكالات الأمم المتحدة.

٧٨ - أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين آليات إضافية في السنوات الثلاث الماضية لزيادة كفاءة استجابتها لحالات الطوارئ، بما في ذلك وزع الأفرقة السريع والترتيبات الاحتياطية التي تُتخذ مع شركاء خارجيين لزيادة ملاك موظفيها وقدرتها على الأداء البرنامجي. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع المفوضية بمرونة هيكلية كبرى للاستجابة لحالات الطوارئ. إذ يؤذن لممثلي المفوضية القطريين أن يعيدوا تخصيص نسبة تبلغ ١٥ في المائة من ميزانياتهم بين القطاعات دون الرجوع إلى المقر. وفي حالات النزوح المفاجئ لعدد كبير من السكان، يمكن لممثل المفوضية أن يطلب تخصيص اعتماد من صندوق الطوارئ التابع للمفوضية ومنحه إذنا بانفاق أموال بموجب كتاب توجيه في حالات الطوارئ. وعلى أثر إصدار هذا الكتاب، يمكن لممثل المفوضية أن يوقع رسالة نوايا مع شريك منفذ لتكبد النفقات، بانتظار توقيع الاتفاق الرسمي.

٧٩ - وتعول عمليات برنامج الأغذية العالمي بشدة على شبكة مكاتبه الميدانية التي تنفذ برامج الاغاثة بالاشتراك مع الحكومات المستفيدة والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، وتقدم التقديرات الأولى لاحتياجات الإغاثة. وإلى عهد قريب، كان برنامج الأغذية العالمي يعول على موظفي التنمية فيه للتصدي لحالات الطوارئ أيضا. أما الآن، فإن تزايد عمليات الإغاثة في جميع أنحاء العالم قد أوجب وزع موظفي طوارئ مخصصين في الميدان فضلا عن المقر. وقد نشأ عن الزيادة المفاجئة في احتياجات الطوارئ عقود قصيرة الأجل، وتعيين كثرة من الموظفين الوافدين من الخارج والموظفين المحليين على السواء، وحاجة إضافية إلى متطوعين من الأمم المتحدة وغيرها. وكانت نتيجة ذلك أنه تم تعزيز قدرة برنامج الأغذية العالمي على التدريب في مجال الطوارئ.

٨٠ - وقد أنشأ برنامج الأغذية العالمي مرفقا للاستجابة السريعة يكون فيه الموظفون مستعدين للسفر بعد اخطارهم مباشرة وتتوفر فيه الأموال فوريا لتنظيم العمليات، بما في ذلك الاتصالات والمكاتب وغير ذلك من خدمات الدعم. وأصبح تمويل فريق الاستجابة السريعة يدرج الآن في ميزانية الدعم العادية لبرنامج

الأغذية العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فوض البرنامج كثيرا من السلطات للمكاتب القطرية، وذلك في مجالي تخصيص اعتمادات نقدية لعمليات شراء الأغذية المحلية وإنشاء هياكل الاستجابة على حد سواء.

٨١ - والاجراءات اللازمة للوصول إلى الموارد قليلة جدا: إذ يمكن تقديم طلبات للحصول على الأغذية والأموال عن طريق المكاتب القطرية أو مباشرة إلى المقر، وتعالَج هذه الطلبات فورا وتخضع إما لتقدير محلي أو لتقدير بمشاركة المقر، وكثيرا ما يتم ذلك في بعثات مشتركة بين عدة وكالات.

٨٢ - واليونيسيف هي منظمة تتسم بلامركزية شديدة، تبلغ فيها نسبة عدد موظفي المقر إلى الموظفين الميدانيين ٢٠:٨٠. وخلال السنتين الماضيتين، عززت اليونيسيف هياكلها لادارة حالات الطوارئ في نيويورك وجنيف، ولجأت إلى استخدام موظفين بعقود قصيرة الأجل في المكاتب الإقليمية بأفريقيا. ويؤمّن حضور اليونيسيف بكثافة في الميدان، بما في ذلك العلاقات الخارجية، والشبكات وآليات النظراء في معظم البلدان، الربط بين عمليات التحضير والاستجابة والأنشطة اللاحقة للطوارئ، والقدرة على تعبئة الموارد المحلية بسرعة.

٨٣ - وقد جرى استعراض عمليات الطوارئ التي تضطلع بها اليونيسيف لتحسين استجابتها لحالات الطوارئ. وفي المقر، تستعرض فرقة عمل رفيعة المستوى تجتمع اسبوعيا جميع الطوارئ الجارية وتقدم تقاريرها مباشرة إلى نائب المدير التنفيذي. ويعتبر "فريق الاستجابة السريعة" بمثابة القلب من قدرة اليونيسيف على الاستجابة السريعة، علما بأن كل فريق مكون من ٥ - ٦ موظفين، يشاركون فيه على أساس تطوعي، ويُختارون جميعا لمهاراتهم وخبرتهم في مجال الطوارئ. أما الأهداف المحددة لهذا الفريق، فهي دعم حضور اليونيسيف القائم، وإقامة العمليات - نظم البرامج، والإمداد، والاتصال، والأمن والسوقيات، وإجراء تقييم سريع لحالة النساء والأطفال؛ والقيام بتوزيع أولي للمساعدة؛ وإقامة اتصالات أولية مع الحكومة وإعداد خطة للعمل.

٨٤ - أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن قدرة استجابته للطوارئ تتمحور حول ثلاثة مجالات هي: برامجه الإنمائية الوطنية في مجال الوقاية والتخفيف (من الأزمات)، ودعمه لتنسيق أنشطة الإغاثة، ودعمه للجهود الوطنية الرامية إلى الانعاش والتأهيل. وشُعبة الاستجابة لحالات الطوارئ هي مركز تنسيق السياسات المتصلة بالطوارئ، ومسائل التمويل والتدريب، فضلا عن التنسيق الداخلي والخارجي. وتوفر المكاتب الاقليمية، التي يوجد في كل منها مركز تنسيق معني بمجالات الطوارئ، توجيها تنفيذيا ودعما للمكاتب القطرية. وتتمتع المكاتب القطرية بسلطة برنامجية وإدارية ومالية مرموقة تتيح لها الاستجابة للأزمة في أولها. وإذا ما أعلن عن حالة للطوارئ، هناك اجراءات مبسطة للقيام على المستوى المحلي بجمع الأموال وتعيين الموظفين وتحقيق المشتريات. ولدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي قائمة بالموظفين ذوي الخبرة المستعدين للالتحاق بالعمل على جناح السرعة و ١٥ وظيفة مخصصة في الميزانية لتعزيز المكاتب في البلدان المتأثرة بحالات الطوارئ.

٨٥ - ولمنظمة الصحة العالمية هيكل تنظيمي ذو ثلاث طبقات: المقر، الذي يضم شعبة الطوارئ والعمل الانساني، وهو مسؤول عن عموم السياسات التي تنفذها المكاتب الاقليمية على الصعيد الاقليمي، بالتعاون مع الممثلين القطريين لمنظمة الصحة العالمية الذين يعملون على الصعيد القطري. والمكاتب القطرية ليس لها إلا سلطة وإمكانية محدودتان للبت في الاجراءات الادارية والمالية الرئيسية. وتستعرض منظمة الصحة العالمية حاليا اجراءاتها بغية زيادة ما لممثليها من امكانيات تنفيذية ومسؤوليات، على نحو ما تم في منطقة افريقيا، حيث يمكن لممثلي المنظمة إعادة برمجة الموارد القطرية العادية لتمويل أنشطة الاستجابة للطوارئ بموافقة الحكومة.

٨٦ - ويجري أيضا تعزيز المكاتب القطرية لمنظمة الصحة العالمية بموظفين اضافيين دوليين ووطنيين. وبالاضافة إلى ذلك، تتخذ منظمة الصحة العالمية حاليا الخطوات اللازمة لاتاحة تعبئة سريعة لموظفيها التقنيين دعما لممثليها القطريين. وهي تنشئ شبكة من أفرقة التقييم لتقييم الحالة الصحية أثناء الطوارئ ومنسقين لشؤون الصحة في حالات الطوارئ، يكونون على استعداد للعمل كاحتياطي في نطاق هيكل هذه المنظمة.

٨٧ - ولمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) نظام عالمي للمعلومات والانذار المبكر، مسؤول عن تقييم الاحتياجات من الأغذية، بما في ذلك احتياجات المعونة الغذائية في حالات الطوارئ. ومكتب عمليات الاغاثة الخاصة مسؤول عن تقييم احتياجات الطوارئ الفورية، وتعبئة المساعدة الفوثية في حالات الطوارئ وتنسيقها ونقلها وتوزيعها. وعدد موظفي هذا المكتب محدود في المقر، بسبب الاستفادة إلى حد بعيد من خدمات الخبراء الاستشاريين الخارجيين وموارد الفاو في الخبرة التقنية. ويتلقى هذا المكتب دعما هاما من ممثلي الفاو في الميدان.

٨٨ - وفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وحدة عمليات الطوارئ، التي تقوم بتنسيق عمل هذه الوكالة في المراحل الأولى من الطوارئ. وفي أمانة اليونسكو مراكز تنسيق مصممة لعمليات محددة. ووحدة عمليات الطوارئ ومراكز التنسيق مسؤولان أمام المدير العام أو المدير العام المساعد للشئون الادارية. وقد أعدت أيضا اجراءات ادارية ومالية مبسطة خاصة بحالات الطوارئ.

٢ - الاحتياجات التقنية والقدرة الاحتياطية الثنائية.

٨٩ - ثمة عنصر رئيسي للاستجابة الناجحة لأية حالة طوارئ سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، وهو إمكانية الحصول على الدعم التقني والمهارات الخاصة، والحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة للبدء بتقييم احتياجات الطوارئ والاستجابة لها. ولقد وضعت مؤسسات الأمم المتحدة سلسلة كاملة من أفرقة الانتشار السريع، والمجموعات الميدانية، واتخذت الترتيبات الاحتياطية مع الحكومات المانحة وجهزت مخزونات من المعدات ولوازم الإغاثة.

٩٠ - ومن ضمن الاحتياجات الأساسية اللازمة للقيام باستجابة سريعة لإحدى الأزمات: السوقيات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعدات المكاتب وترتيبات المعيشة. ويجب القيام بسرعة بتحديد الأفراد والمعدات اللازمين لإقامة عمليات ميدانية، ويجب أن يتم ذلك، في معظم الحالات، مع عدم الاعتماد كثيرا على المشتريات المحلية أو الدعم المحلي. ولتوفير احتياجات الموظفين الميدانيين، أعدت بعض المؤسسات مجموعات تجهيز ميدانية تشمل طائفة واسعة من لوازم العيش.

٩١ - وتختزن منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع إدارة الشؤون الإنسانية في مخزن بيزا السوقيات الأساسية ومعدات الاتصال لأغراض التسليم السريع والاستخدام من قِبَل البلدان المتأثرة بحالات الطوارئ. ويختزن برنامج الأغذية العالمي مخزونات استراتيجية مماثلة من المعدات في نيروبي. وعلاوة على ما تمتلكه اليونيسيف من معدات طبية جاهزة للاستعمال معروفة جيدا، وضعت وجمّعت مجموعات أخرى جاهزة للاستعمال مخصصة للدعم الميداني، ولديها كذلك معدات اتصال وأمن جاهزة للاستخدام في معظم حالات الطوارئ.

٩٢ - ورغم أن الغالبية العظمى من المساعدة الإنسانية تسلم عن طريق الطاقات الموجودة، فإن الوكالات لا تستطيع المحافظة على مستوى تأهب من النوع اللازم لضمان التعبئة السريعة للأفراد والمعدات اللازمين لتغطية الأزمات الاستثنائية. وعرضت حكومات مانحة عديدة تسهيلات احتياطية تشمل موظفين وخدمات جاهزة ومعدات متاحة ضمن مهلة إخطار قصيرة. وتعمل غالبية الوكالات على تحسين السرعة التي تستطيع بها تجميع ونزع فريق ضمن مهلة إخطار قصيرة، وذلك من خلال اللجوء إلى تلك الترتيبات الثنائية مع الحكومات.

٩٣ - وثمة وسيلة مبتكرة حديثة لتحسين الطاقة التشغيلية، وهي مفهوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتمثل في "مجموعة الخدمات"، وهي عبارة عن مرافق وخدمات مكتفية ذاتيا توفرها الحكومات المانحة عندما تكون الآليات التقليدية للاستجابة في حالات الطوارئ غير كافية. وقد استخدمت "مجموعة الخدمات" هذه في رواندا، وتخضع الآن لعملية تطوير وتنقيح على نحو يجعل هذه المجموعات حقيقة مكتفية ذاتيا ولا تتطلب سوى قدر قليل من الإشراف والتنسيق.

٩٤ - وتعتبر موجودات الدفاع العسكري والمدني لدى كثير من الدول الأعضاء مناسبة جدا لتوفير الدعم لمجموعة واسعة من خدمات الطوارئ في حالات الكوارث الطبيعية في ميادين عديدة منها الاتصالات والنقل والخدمات الطبية وأنشطة البحث والانقاذ. فبالإضافة إلى توفير الدعم للعمليات الميدانية الطارئة، تستطيع موجودات الدفاع الاضطلاع بأعمال بناء وتصليح الهياكل الأساسية الهامة. وهياكلها معدة للاستجابة بسرعة على نحو يتسم بالاكتفاء الذاتي وسرعة الحركة. كذلك يستهدف مشروع موجودات الدفاع المدني والعسكري الذي تقوم به إدارة الشؤون الإنسانية تحسين إدارة الموجودات العسكرية في حالات الطوارئ الطبيعية والتكنولوجية. وشرع في إطار هذا المشروع بإقامة شبكة للشبكات، فيما بين المؤسسات الدولية

والإقليمية ذات الصلة، بهدف تعزيز التعاون. وتشمل الشبكة إقامة تعاون وثيق مع برنامج "شركاء من أجل السلم" فضلا عن إنشاء قاعدة بيانات مخصصة للقدرات الوطنية لموجودات الدفاع المدني والعسكري.

٩٥ - وفي عام ١٩٩٤، ظلت الموجودات العسكرية تقوم بدور حيوي في الجسر الجوي الذي مدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى سراييفو، وعبئت موجودات عسكرية على نطاق واسع استجابة لهجرة الروانديين الجماعية إلى شرق زائير، وتم الاستفادة من خبرة مشروع موجودات الدفاع المدني والعسكري في البعثتين الميدانيتين إلى مولدوفا والجزائر (فيما يتصل بالفيضانات في البلدين). وفي ضوء الإمكانات التي تنطوي عليها موجودات الدفاع العسكري والمدني، تعمل إحدى فرق العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على وضع إطار مشترك لاستخدامها عند الاقتضاء لدعم جميع أنواع العمليات الإنسانية.

٩٦ - وإن قدرة برنامج الأغذية العالمي على نقل كميات كبيرة بسرعة بواسطة البحر والجو والبر زائعة الصيت، ويقصد كثير من وكالات الإغاثة، من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، برنامج الأغذية العالمي طلبا للمساعدة. ورغم أن التكلفة تنافسية جدا، فإن تكاليف النقل مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع تكاليف السلع الأساسية الرئيسية المشحونة مثل القمح. وغالبا ما يستعين برنامج الأغذية العالمي بشاحنات خارجية لزيادة قدرة النقل لدى البلدان المضيفة.

٩٧ - وتعمل منظمة الصحة العالمية على وضع ترتيبات احتياطية لتكميل مواردها من الموظفين بوحدات طبية من عدد من البلدان للاستجابة في حالات الطوارئ وكذلك بمدارس للصحة العامة ومراكز متخصصة أخرى. وفي رواندا، توصلت اليونيسيف إلى عقد اتفاق مع الرابطة الأمريكية للصحة العامة ومركز مكافحة الأمراض. وتأسيسا على الخبرة التي اكتسبتها اليونيسيف في رواندا، شرعت بإجراء مفاوضات مع الحكومات والمؤسسات بهدف وضع مرافق استجابة احتياطية إضافية لتلبية الاحتياجات في مجالات الصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية والسوقيات والأمن والأطفال غير المصحوبين والتعليم والتعبئة والتوعية في المجال الاجتماعي.

٩٨ - وتعمل اليونيسيف على وضع مجموعات مساعدة أساسية لدعم الاستجابة في حالات الطوارئ في المجالات المحددة أعلاه. وعلاوة على ذلك، ما تزال اليونيسيف تعمل على وضع وتجميع مجموعات جاهزة للاستعمال (طبية ومدرسية ومكتبية). ووضعت اليونسكو "مجموعة للمعلمين لاستعمالها في حالات الطوارئ"، وهي عبارة عن مجموعة من مواد التعليم الأساسي للقراءة والكتابة والحساب بالاقتران مع برنامج تدريبي للتنفيذ استنادا لنهج "تدريب المدربين" في حالات الطوارئ.

٩٩ - وهناك مكون هام آخر من القدرة الاحتياطية للاستجابة السريعة في حالات الكوارث الطبيعية التي من صنع الإنسان على حد سواء وهو النظام الحالي للمخزونات من لوازم الطوارئ، الذي تديره الأمم المتحدة

والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وتوفر هذه المخزونات مصدرا احتياطيا للوازم الاغاثة التي يمكن شحنها جوا الى موقع حالة طوارئ معينة في غضون ساعات من اعلان الكارثة.

١٠٠ - ويملك كثير من الوكالات مخزونات من مواد المساعدة ذات الصلة: فاليونيسيف تمتلك مرفقا ثابتا للمخزونات في كوبنهاغن يتمتع بقدرة الاستجابة بأسعار تنافسية على الصعيد العالمي. وانضم برنامج الأغذية العالمي ،ومنظمة الصحة العالمية الى إدارة الشؤون الانسانية في تخزين الأغذية واللوازم الطبية في مستودع بيزا في ايطاليا. ويرمي مستودع إدارة الشؤون الانسانية الى سد الثغرات التي لا تستطيع سدّها أي وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة أو دولة مانحة.

١٠١ - وبغية تحسين الفائدة من مختلف المخزونات، وضعت إدارة الشؤون الانسانية سجلا لمخزونات الطوارئ يشمل المواصفات والكميات المتاحة، ويتيح معلومات يسهل الوصول اليها حول امكانية الشحن الفوري لشحنات الاغاثة الى المناطق المتضررة. ويعتبر السجل أداة هامة لارهاف وعي المجتمع الانساني والبلدان المتلقية بالقدرات المتاحة. وتعمل إدارة الشؤون الانسانية أيضا مع منظمة الجمارك العالمية على وضع اتفاق نموذجي بين الأمم المتحدة وإحدى الدول الأعضاء بما يكفل الاسراع بنقل الشحنات الانسانية ومواد الاغاثة في حالات الكوارث في حالة وقوع حالة طوارئ معينة.

١٠٢ - وكانت أفضل الجهود التي تبذلها المنظمات الانسانية لوزع معدات الدعم السلكية واللاسلكية مثل أجهزة الاتصال اللاسلكي وبواسطة التوابع تتعرض في الماضي، في بعض الأحيان، للتأخير عند الحدود الوطنية بسبب عدم وجود تراخيص جمركية مسبقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ اعتمد مؤتمر المفوضين التابع للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية المعقود في طوكيو القرار ٣٦ ، الذي حث الاتحاد فيه الدول الأعضاء على "اتخاذ جميع الخطوات العملية لتسهيل الانتشار السريع والاستخدام الفعال لمعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية لأغراض تخفيف الكوارث ولعمليات الاغاثة في حالات الكوارث وذلك عن طريق الإقلال من الحواجز التنظيمية، والغائها حيثما أمكن، وتعزيز التعاون العابر للحدود بين الدول". ومن المأمول فيه أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٥ الخطوات اللازمة لدفع هذه العملية. ويُوصى بأن ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي فريقا عاملا مخصصا مفتوح العضوية من الخبراء الحكوميين الدوليين لدراسة المقترحات ووضع نص أساسي للنظر فيه واعتماده كاتفاقية بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الكوارث.

٣ - الترتيبات التعاونية

١٠٣ - تعتبر الاستجابة الانسانية لكثير من حالات الطوارئ عملية متعددة الجوانب تقتضي الاستعانة بقدرة العديد من المنظمات المحلية والدولية. وفي ظل النظام الحالي، لا تستطيع منظمة بمفردها أن تفي عمليا بجميع احتياجات السكان المتضررين. وسعت عدة وكالات انسانية تابعة للأمم المتحدة الى الاستفادة

من الاستجابة الجماعية الى الحد الأقصى عن طريق تنظيم التنسيق مع سائر المنظمات الانسانية ومع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الترتيبات الثنائية المذكورة أعلاه.

(أ) مذكرات التفاهم فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة

١٠٤ - تعترف معظم وكالات الأمم المتحدة الانسانية بأهمية اعتماد البعض على المزايا النسبية والمهارات الخاصة المتوافرة لدى البعض الآخر. وقد تم توقيع مذكرات تفاهم بين كثير من مؤسسات الأمم المتحدة لتوفير التوجيه للتعاون المشترك فيما بين الوكالات. ونطاق بعض مذكرات التفاهم يتخطى حالة طوارئ معينة: فجميع احتياجات اللاجئين من الأغذية تقريبا تمرر بموجب مذكرة تفاهم بين برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهناك مذكرات تفاهم أخرى منها على سبيل المثال مذكرة التفاهم الموقعة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي عبارة عن اتفاقات على الصعيد القطري تحدد الترتيبات التعاونية بين المنظمتين بهدف تقديم الدعم البرنامجي الموحد للسكان المتضررين. وتسعى اليونيسيف بكل نشاط لوضع مذكرة تفاهم مع كل من برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية.

١٠٥ - وعلاوة على ذلك، تستند بعض العلاقات المشتركة بين الوكالات، مثل العلاقة القائمة بين مفوضية اللاجئين واليونيسيف الى "خطابات تفاهم" ميدانية المنحى عموما والى ترتيبات مخصصة أخرى. وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في تقييمات الأغذية وفي الانذار المبكر استنادا الى التعاون الطويل الأمد بينهما.

١٠٦ - ويجري كذلك وضع ترتيبات طويلة الأجل بين مؤسسات الأمم المتحدة. وقد أفضت زيادة الحوادث الصناعية التي يتطلب حجمها ونتائجها المحتملة استجابة دولية في حالات الطوارئ الى اقامة وحدة معنية بالبيئة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الانسانية التابعة للأمم المتحدة. ويحتفظ برنامج البيئة لنفسه بالمسؤولية الفنية عن معالجة الجوانب البيئية من حالات الطوارئ بما في ذلك الحوادث الصناعية، في الوقت الذي تتكفل فيه ادارة الشؤون الانسانية بالتنسيق التشغيلي.

١٠٧ - كما زادت المؤسسات الداخلة في المنظومة من تعاونها مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تلبية بعض احتياجاته من الموظفين في الميدان.

(ب) التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

١٠٨ - يتعذر على المجتمع الانساني القيام بوظائفه دون المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. فالمساهمة الضخمة التي تقدمها تلك المنظمات تتعدى مساهمة الشركاء المنفذين. وينبغي التشجيع على استخدام المنظمات غير الحكومية المحلية لتعبئة الموارد المحلية والتكفل بالانتقال بشكل مناسب من الاغاثة الى الإصلاح والانتعاش.

١٠٩ - وأصبحت المنظمات غير الحكومية شريكا رئيسيا في حالات الطوارئ. وتحصلت لدى مفوضية اللاجئين واليونيسيف خبرات طويلة الأمد في العمل بشكل وثيق مع تلك المنظمات في حالات الطوارئ. وبغية تعزيز التعاون معها، وضعت كلتا الوكالتين مبادئ توجيهية لتعزيز شراكتهما مع المنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، تواصل اليونيسيف اتخاذ مبادرات ترمي إلى تعزيز العلاقات القائمة على مذكرات التفاهم مع المنظمات غير الحكومية في الميدان وتعزيز بناء القدرات وغير ذلك من الصلات مع المنظمات غير الحكومية المحلية. ويتعامل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بانتظام مع المنظمات غير الحكومية كشريك منفذ للمساعدة في توزيع ورصد المساعدة الإنسانية لما تتمتع به تلك المنظمات من خبرة وثيقة الصلة ولوجودها في الميدان.

١١٠ - وما فتئت منظمة الصحة العالمية تعمل بانتظام مع المنظمات غير الحكومية في مناطق كثيرة من العالم. وتتشاور المنظمة حاليا مع المنظمات غير الحكومية الطبية الرئيسية لتحديد الكيفية التي يمكن بها زيادة تطوير هذا التعاون. وأقامت اليونسكو تعاونا مع الهيئات الوطنية والدولية من قبيل مجلس اللاجئين النرويجي والخدمة اليسوعية للاجئين، وذلك من أجل تزويدها بالموظفين للعمل لفترات قصيرة في حالات الطوارئ. وتعتمد اليونيسيف حاليا على الترتيبات الاحتياطية/الجاهزة مع "منظمة الإغاثة السويدية" و "مجلس اللاجئين النرويجي" للتدريب على التأهب في حالات الطوارئ وأمن الموظفين.

(ج) إمكانية "الخوذات البيضاء"

١١١ - يتوخى قرار الجمعية العامة ١٣٩/٤٩ باء المتخذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ اشتراك المتطوعين أو "الخوذات البيضاء" في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتعاون التقني لأغراض التنمية. والفائدة الرئيسية التي تحصل عليها الأمم المتحدة من وراء مبادرة الخوذات البيضاء تتمثل في تخفيف مشكلة القدرات والموارد التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة نتيجة لارتفاع مستوى الاضطرابات والنزاع في سائر أرجاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم الخوذات البيضاء يمكن أن يقوي التعاون بين الجنوب والجنوب ويعزز القدرات التشغيلية الوطنية.

١١٢ - وقد نظرت إدارة الشؤون الإنسانية ومتطوعو الأمم المتحدة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، في جدوى هذا الاقتراح، ودرست الكيفية التي يمكن أن تكمل من خلالها أفرقة وطنية من المتطوعين الترتيبات الحالية. وسيتوقف نجاح تنفيذ مبادرة الخوذات البيضاء على إرادة الحكومات في تعبئة القوى العاملة المؤهلة لهذه الخدمة الطوعية تحت رعاية الأمم المتحدة، كما يتوقف على توفر الموارد الضرورية. وتم إعداد تقرير منفصل عن مبادرة الخوذات البيضاء تنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٣٩/٤٩، وسيصدر كإضافة لهذا التقرير.

باء - القدرة المالية

١١٣ - صرفت وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ ما يقارب ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة لأغراض المساعدة الإنسانية. وإذا أضيف إلى هذا الرقم المبلغ الذي أنفقه باقي المجتمع الدولي (شركاء من غير الأمم المتحدة «منظمات غير حكومية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر ولجنة الصليب الأحمر الدولية) فإن المبلغ الذي صُرف في عام ١٩٩٤ على برامج المساعدة الإنسانية يزيد كثيرا عن خمسة بلايين دولار.

١١٤ - وأدى ارتفاع عدد الأزمات المعقدة إلى وضع عبء كبير على قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ. فقد استجابت الدول الأعضاء، في حالة بعض الوكالات، من خلال توفير مرونة مالية أكبر وزيادة إمكانية الوصول إلى الأموال المخصصة لحالات الطوارئ. وهذه الجهود تستحق الثناء ويجب مواصلتها، كما يجب توفير مزيد من الأموال والمرونة لتمكين منظومة الأمم المتحدة ككل من اتباع نهج متعدد الجوانب لمعالجة آثار الأزمات المعقدة بالإضافة إلى معالجة أسبابها الجذرية. وفي الفقرات التالية، من ١١٥ إلى ١٢٢، عرض لحالة كل وكالة على حدة. ويبين الجدول الوارد في المرفق الرابع ميزانيات بعض المنظمات المختارة وإنفاقها على الطوارئ واحتياطي الطوارئ لديها.

١١٥ - في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توجد، في اطار الميزانية البرنامجية العامة التي تجيزها اللجنة التنفيذية سنويا، ثلاث إمكانيات للتمويل تستعمل للاستجابة للحالات الانسانية المستجدة. ونتيجة للمرونة التي توفرها اللجنة التنفيذية، فقد أنشئت هذه الترتيبات الميزانوية، التي لم تخصص لمناطق إقليمية أو سلع أساسية بعينها، أو زيدت على مدى السنوات القليلة الماضية.

١١٦ - وتكفل هذه المخصصات الميزانوية موارد ذات شأن ومرونة تسمح بالاستجابة الفورية للأزمات. وتبلغ موارد صندوق الطوارئ الآن ٢٥ مليون دولار، من بينها مبلغ يصل الى ٨ ملايين دولار يمكن تخصيصه لأية حالة طارئة خلال السنة. واذا استنفدت موارد هذا الصندوق، أمكن للمفوضية أن تسحب مؤقتا مبلغا يصل الى ٨ ملايين دولار من صندوقها المسمى صندوق رأس المال العامل المضمون، وهو صندوق منشأ بموارد قدرها ٥٠ مليون دولار. كما يمكن استعمال الاحتياطي البرنامجي، المحدد حاليا بنسبة ١٠ في المائة من الأنشطة المبرمجة السنوية (أي نحو ٣٤ مليون دولار في عام ١٩٩٥)، للاستجابة للاحتياجات الناشئة عن تدفقات اللاجئين الجديدة في حدود عبء الحالات القائم. وأخيرا، فإن المفوضية مأذون لها باستعمال مخصص عام للعودة الطوعية إلى الوطن، محدد الآن بمبلغ ٢٠ مليون دولار، لأجل تعزيز أو استهلال أنشطة العودة الطوعية الى الوطن متى نشأت إمكانية لذلك.

١١٧ - ويعتمد برنامج الأغذية العالمي أساسا في تمويله لعمليات الاغاثة على الاحتياطي الدولي لأغذية الطوارئ، الذي تحدد له هدف سنوي قدره ٥٠٠ ٠٠٠ طن. ورغم تجاوز هذا الهدف عادة، فانه يظل غير

كاف للاستجابة لجميع حالات الطوارئ. ومصدر التمويل الثاني، وهو بند فرعي في ميزانية البرنامج العادية، مخصص لعمليات اغاثة اللاجئين والمشردين المتطاولة الأمد. وهذه الآلية تعتمد على اعلان التبرعات لعمليات معينة ولا تكفل الاستمرارية في الأجل الطويل.

١١٨ - ومصدر التمويل الثالث هو حساب الاستجابة الفورية، الذي تحدد له ٣٠ مليون دولار كهدف سنوي، بحيث يسمح بالتدخل المبكر متى نشأت حالة طوارئ. وهذا الحساب لم يمول بالكامل أبدا. ولذلك، يستنفد عادة في مطلع السنة. وثمة مصدر اضافي لتمويل عمليات الاغاثة هو التعهدات الثنائية، سواء استجابة لطلبات برنامج الأغذية العالمي التي تلتمس التبرع لعمليات طوارئ محددة أو نتيجة لتقرير جهتين مانحتين توجيه إسهامهما الثنائي عبر البرنامج. وكان هذا التمويل بالغ الفائدة في توفير احتياجات عديدة في حالات الطوارئ الشديدة، من قبيل اصلاح الطرق وتوفير الجسور الجوية، وفي تمويل عمليات لا تندرج في نطاق الفئة التقليدية الشاملة لحالات الطوارئ الطبيعية وحالات الطوارئ التي من صنع البشر. إلا أن التعهدات تصدر غالبا لأجل طوارئ بعينها وتفرض بالتالي قيدا شديدا على تصرفات البرنامج.

١١٩ - ورغم أن المساهمات المخصصة للعمليات المتطاولة الأمد مضمونة أكثر من غيرها، فإن بعضها موجه أيضا توجيها خاصا ولا يسمح للبرنامج بأن يعيد تخصيصها للعمليات الأشد احتياجا عند حدوث عجز. ويمكن للبرنامج أن يقترض من الموارد الانمائية، المالية منها والمخصصة للأغذية على السواء، الأمر الذي يسمح بسرعة الحصول على الامدادات الغذائية الضرورية. إلا أن عمليات الاقتراض التي من هذا القبيل يقيدها تقليص تدفقات الموارد الموجهة للتنمية؛ كما أن بعض عمليات الطوارئ القريبة العهد قد حدثت في مناطق لا تكاد تشهد أي نشاط انمائي. وضمانا لتوافر النقدية لإدارة عمليات الطوارئ، فإن ميزانيات البرنامج المخصصة للطوارئ تشمل حاليا تكاليف الانجاز والادارة.

١٢٠ - تحشد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الموارد اللازمة لأنشطة الطوارئ، وذلك عن طريق تحويل التمويل المخصص فعلا للبلد عن أغراضه الأصلية، واعادة البرمجة، وصندوق برنامج الطوارئ، والأموال التكميلية الواردة استجابة للنداءات، والصندوق المركزي الدائر المخصص للطوارئ. وغالبا ما تلجأ اليونيسيف أولا الى الأموال المتاحة للبلد فعلا فتحولها عن غرضها المخصص. ولكي تحول مبالغ تصل قيمتها الى ٠٠٠ ٥٠ دولار عن أغراضها المخصصة، تلتمس موافقة الحكومة، رغم أن موافقة مقر اليونيسيف ليست ضرورية. وتشمل "إعادة البرمجة" المخصص المالي الذي يزيد عن ٠٠٠ ٥٠ دولار من موارد البرنامج القطري المخصصة سلفا للبرامج الانمائية. وفيما يختص بإعادة البرمجة والتحويل عن الغرض المخصص، فإنه في حالة عدم وجود سلطات معترف بها يمكن التفاوض معها يحق للممثل التصرف حسب تقديره لإعادة تخصيص الأموال أو تحويلها عن غرضها طالما أن هناك موافقة من المقر.

١٢١ - ولدى اليونيسيف صندوق برامج طوارئ يجدد كل سنتين موارده البالغ قدرها ٣٠ مليون دولار. وتستعمل موارد هذا الصندوق لتوفير النقدية اللازمة للاستجابة الأولية في حالات الطوارئ المعقدة بغية

الوفاء بالاحتياجات، المرحلية قبل توجيه نداء موحد مشترك بين الوكالات أو ريثما ترد الإسهامات المقدمة من المانحين استجابة للنداء. وفي بعض الأحيان، تستعمل موارد الصندوق لاستهلال أعمال في المرحلة الأولية من حالة الطوارئ عندما لا يوجه نداء، وبذلك تخصص هذه الموارد دون توقع تجديدها.

١٢٢ - وتمول مساعدات برنامج الأمم المتحدة الانمائي المخصصة للاغاثة في حالات الطوارئ من موارد البرنامج الخاصة، التي يعتمدها المجلس التنفيذي على مدى دورة تخطيط خماسية السنوات بغرض التخفيف من حدة الكوارث. وينبغي لجميع الأنشطة المقترحة للتمويل من ذلك الصندوق أن تكون قد نوقشت مناقشة تامة على الصعيد القطري مع فريق الأمم المتحدة المعني بإدارة الكوارث. وينبغي لطلبات الموافقة على أموال من الصندوق للإنفاق على أنشطة مخصصة أن توجهها المكاتب القطرية إلى مقر البرنامج الإنمائي، وذلك باستثناء بلدان معينة مصنفة باعتبارها بلدانا شديدة التعرض لكوارث طبيعية مباغتة. وفي تلك البلدان فوضت سلطة الموافقة على أنشطة مرحلة الطوارئ الى الممثل المقيم التابع للبرنامج الإنمائي.

١٢٣ - وهناك فئتان فرعيتان من أموال الصندوق متاحتان لتلبية الاحتياجات الفورية المتصلة بالمساعدة الإنسانية. أولاهما أنشطة مرحلة الطوارئ، وتتضمن في العادة مبلغا سنويا متوسطه مليون دولار، تخصص منها مبالغ حدها الأقصى ٠٠٠ ٥٠ دولار للكارثة الواحدة في البلد الواحد. وهذه الأموال يمكن استعمالها لأجل خدمات التنسيق المتصلة بالطوارئ، وخدمات الدعم المخصصة لوزع إمدادات الإغاثة، ولمساعدات الطوارئ المباشرة (بشرط ألا تكون إمدادات الإغاثة المتعين شراؤها مشمولة بولاية وكالة مختلفة من وكالات الأمم المتحدة وألا تستعمل لغرض الإصلاح ولغرض التعمير أو لأي من الغرضين).

١٢٤ - أما الفئة الفرعية الثانية، وهي الفئة المتعلقة باللاجئين والمشردين والعائدين، فهي تمول بمقدار سنوي متوسطه ١,٤ مليون دولار. كما أن للأموال المستمدة من هذه الفئة حدود إنفاق قصوى. إذ يتوافر مبلغ أقصاه ٠٠٠ ٤٠ دولار للحالة الواحدة لأجل تقديم مساعدات الطوارئ الى المشردين داخليا، ابتغاء سد الفجوات الحرجة لتي لا تغطيها موارد أخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولأجل الأنشطة الموجهة لتقييم الاحتياجات وإعداد المشاريع المتصلة باللاجئين والعائدين. وهناك حد مقرر للأموال المخصصة لتنسيق المساعدات المقدمة الى المشردين، يبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار لكل حالة تنطوي على تشريد.

١٢٥ - ولدى منظمة الصحة العالمية صندوق دائر لحالات الطوارئ ميزانيته ٠٠٠ ٩٠٠ دولار، هي عبارة عن موارد غير مخصصة تتاح في كل فترة سنتين للاستجابة الفورية لحالات الطوارئ. والصندوق مقسم الى مكون يعاد ملؤه، يبلغ حجم موارده ٠٠٠ ٤٠٠ دولار، ومخصص قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. ولكي تستجيب للمتطلبات العاجلة المتعلقة بحالات الطوارئ، ينبغي لمنظمة الصحة العالمية أن تعتمد على الموارد المعبأة بواسطة النداءات الموحدة أو على المبالغ المحدودة المتاحة عن طريق المكاتب الإقليمية.

١٢٦ - ومشاريع الطوارئ التي يضطلع بها مكتب عمليات الإغاثة الخاصة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) يمولها برنامجها المسمى "برنامج التعاون التقني"، وذلك من مساهمات تقدمها مؤسسات حكومية أو تابعة لمنظمات غير حكومية أو للأمم المتحدة. وليست هناك مرونة في استعمال الأموال التي يخصصها المانحون لأنشطة بعينها. وقد سلمت الفاو بالحاجة الى إنشاء صندوق دائر لحالات الطوارئ كي تلبي الاحتياجات الفورية، ومن بينها أفرقة لتقييم أثر الكارثة على القطاع الزراعي ولإعداد أنشطة التدخل.

١٢٧ - وفي عام ١٩٩٣، وافق المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على رصد ٢,٤ من ملايين الدولارات لتلبية احتياجات الطوارئ في سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وهناك إجراء مستعجل للنظر في طلبات المساعدة في حالات الطوارئ. وينبغي للحكومة المعنية توجيه مثل هذه الطلبات الى اليونسكو. كما مول المدير العام عمليات طوارئ اليونسكو بوفورات من الميزانية العادية، أي أعاد تخصيص مبالغ محدودة كان من المقرر إنفاقها على أنشطة معينة. إلا أن من الأمور الأساسية اعتماد عمليات اليونسكو في حالات الطوارئ على التمويل الآتي من موارد خارجة عن الميزانية. وقد أنشئ صندوق إغاثة في حالات الطوارئ، لتلقي التبرعات. وتجمع اليونسكو فعلا أموالا للبلدان التي تعرضت لتوها لحالات طوارئ. وفي هذا الإطار، تجمع مبالغ ذات شأن لتمويل أنشطة في برنامج ثقافة السلم ولتمويل الوحدة المعنية بتعليم اللاجئين.

١٢٨ - وعلى ضوء الزيادة الأخيرة في عدد حالات الطوارئ التي دعيت منظومة الأمم المتحدة الى الاستجابة لها والزيادة في تعقيد تلك الحالات، آن الأوان لكي تستعرض الدول الأعضاء قدرة المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وقد تود الحكومات، وهي تفعل ذلك، أن تتخذ تدابير مناسبة لتعزيز ما لهذه المنظمات من قدرات تنفيذية ومالية لكي يتسنى للمنظومة ككل أن تستجيب بسرعة وفعالية، وعلى نحو متكافئ، لطائفة الاحتياجات الحرجة للمتأثرين بالكوارث وحالات الطوارئ، وهي احتياجات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

خامسا - الإنعاش والانتقال

١٢٩ - إن قدرة المجتمع القائم بالخدمات الإنسانية على مساعدة البلدان المتضررة من انهيار النظم أو الانفجار المجتمعي الداخلي، لكي تمضي قدما من طور المساعدة الغوثية الى طور الخطوات الهادفة الى إعادة بناء مجتمع مدني، تتوقف على ما لدى المجتمع الدولي من عزم سياسي يدفعه إلى توفير العلاج الكامل للمشاكل الأساسية الكامنة وراء حالات الطوارئ. وهذه القدرة تتأثر أيضا بالعملية المعقدة المتمثلة في التعرف على السلطات والهياكل المجتمعية المحلية، وتحقيق الارتباط بها، وجعلها موضع مساءلة. وبدون التزامات من هذا القبيل، لا يمكن للمنظمات الإنسانية والوكالات الإنمائية، التي من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ووكالات المعونة الثنائية الأخرى، أن تفعل شيئا لمساعدة المجتمعات خلال

انتقالها من طور الاعتماد على المساعدات الغوثية الى طور الاشتراك الإيجابي الملتزم في إعادة بناء أمتها. وفي هذا السياق، يصعب غالبا تعريف الانتقال المناسب إذا عزلنا العمليات الإنسانية جانبا.

١٣٠ - وحتى عهد قريب، كان الرأي المستصوب عادة يقول بأن مسؤولية نقاهة المجتمع قد نقلت من أيدي القائمين بالأعمال الإنسانية الى أيدي الشركاء الانمائيين في تقدم خطي على امتداد ما يسمى "متواصلة الإغاثة فالتنمية". وكان من المفترض أن عمليات تسليم المسؤولية التي من هذا القبيل يمكن تحقيقها بسلاسة وأن قوة اندفاع المانحين أو اهتمامهم ستظل مستمرة طوال العملية. والواقع أنه ظهر، في حالات عديدة، أن نجاح المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار بعد وقوع الأزمة الإنسانية لا يصحبه استقرار سياسي أطول أجلا. فكثيرا ما يسفر عدم الاستقرار السياسي المتطاول الأمد عن تقلص المساعدات الدولية، مما يحد من الموارد المتاحة لدعم الانتقال الى طور الانتعاش. وتكشف الخبرات المكتسبة في رواندا والسودان والصومال، فضلا عن أوجه القلق بشأن مستقبل العمليات الجارية التي من قبيل العملية الجارية في أنغولا، عن خلل جوهري في الفكرة التقليدية التي تتحدث عن متواصلة الإغاثة فالتنمية.

١٣١ - ولقد أبرزت خبرات الماضي القريب الصعوبات التي تعينت معالجتها عند طرق مسألتي الانعاش والانتقال. والمشاكل التي من هذا النوع تشمل ما يلي:

(أ) ندرة، متصورة، في الزعامات المحلية الممكنة القادرة على التفاعل مع المجتمع الدولي لتولي مسؤولية عملية الانتقال وتوجيه هذه العملية. وأوضح مثال على ذلك هو الصومال، حيث لم تظهر سوى أعداد محدودة من الزعماء المحليين الذين يمكنهم تولي مسؤولية صنع السلم وتحقيق الوفاق السياسي وإصلاح البلد؛

(ب) تكرار وهن المانحين عندما يبدو أنه لا مخرج من الصراع المتطاول الأمد أو من حالة الطوارئ المتطاولة الأمد. فبعد سنوات من الحرب والأزمة، لا تشد الحالة في السودان انتباه المجتمع الدولي إلا أحيانا؛

(ج) انعدام الموارد ذات الشأن التي يخصصها المانحون لطوري الإصلاح والإنعاش. فقد خصص معظم أموال المانحين إما للمساعدة في حالات الكوارث أو للتنمية الطويلة الأجل. وفي بوروندي ورواندا، تفقد فرص تحطيم حلقة اللاقصاص وبدء السير على طريق المصالحة، وذلك بسبب حالات التأخير في توفير الموارد المخصصة للنظامين القضائيين في هذين البلدين، أو بسبب انعدام مثل هذه الموارد.

١٣٢ - وتوفر النوايا الطيبة المقترنة بعملية دولية ناجحة في حالة الطوارئ فرصة سانحة ينبغي للمجتمع الدولي استغلالها. فنوايا المجتمع الطيبة ورغبته في التوصل الى حلول وسط فيما بين أفراده ومع الآخرين كثيرا ما تذهب عبثا إذا لم ترد في الوقت المناسب موارد للإنعاش ودعم يقدم على سبيل المتابعة لذلك.

١٣٣ - وللبدء في طرق هذه المشاكل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز انتباهه، في كل مرة تنشأ فيها حالة من حالات الطوارئ، على استدامة أثر المساعدات الانسانية، لاسيما بتمكين السلطات والهياكل المحلية. ومن شأن دعم الهياكل المحلية في جهودها الرامية الى توجيه المسعى الإنساني الطابع أن يعزز كثيرا من قدرة المجتمع الدولي على معالجة جوهر الأزمة، وعلى تحديد الفرص المتاحة لنزع فتيل التوتر، وعلى تعزيز تلك الفرص. ومن الممكن أن يؤدي استمرار الدعم للهياكل المحلية النيابية بعد مرحلة الإغاثة في حالة الطوارئ، ومرورا بعملية الإنعاش، أن تساعد على ازدهار جهود السلم الغضة التي في طور النمو.

١٣٤ - والآن، تتركز محاولات منظومة الأمم المتحدة الرامية الى تجاوز الفجوة في مجال تمويل الانعاش على عدد من الآليات، أبرزها آليتان، هما: آلية النداء الموحد وآلية مناقشات المائدة المستديرة. ولما كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد سلم بتطاول وتعقد العديد من الأزمات، فقد توسع في مفهوم المائدة المستديرة كي يساعد الدول المارة بحالات عدم الاستقرار المتطاولة. فقد عقد اجتماع مائدة مستديرة لأجل رواندا. واجتماعات المائدة المستديرة، إذ تيسر التفاعل بين المانحين والحكومات المعنية، تعد، بحكم طبيعتها البحتة، مخصصة لكل قطر على حدة. وهي تستلزم الكثير من التحضير. وفي حالات من قبيل حالة الصومال التي لا يزال من المتعين فيها إنشاء هياكل حكومية، يظل من أعقد الأمور تنظيم اجتماعات المائدة المستديرة. كذلك، استغلت النداءات الموحدة في بعض الحالات لمعالجة متطلبات إنعاش فورية. وتستهدف مثل هذه النداءات معالجة مجمل الاحتياجات في حالة الطوارئ، كما أنها توفر وقتا كافيا أمام الشركاء الآخرين لكي يقوموا بالأعمال التحضيرية اللازمة لأنشطة المتابعة. وقد سلمت إدارة الشؤون الإنسانية والبرنامج الانمائي بإمكان التداخل بين آلية الموائد المستديرة وآلية النداءات الموحدة؛ ولذلك، يستعرضان حاليا هاتين الآليتين ليكفلا تكاملهما.

١٣٥ - وثمة قيد شديد تواجهه مؤسسات المنظومة في فترة الانتقال، هو توافر الموارد الجاهزة لتلبية احتياجات الانعاش الفوري. وفي حالات الصراع التي يكون السلام قد استعيد فيها لتوه، يمكن لمثل هذه الأنشطة أن تكون شديدة الأهمية لتثبيت الحالات الهشة وتحسينها. إلا أن عمر الفرصة المتاحة للقيام بمثل هذه الأنشطة محدود غالبا وينبغي استغلاله بالكامل. وقد أظهرت التجربة أن استجابة المانحين لاحتياجات التأهيل الأطول أجلا تستغرق وقتا في غالب الأحيان. وعلى ضوء هذه الظروف، يقترح إنشاء نافذة في الصندوق المركزي الدائر المخصص للطوارئ بموارد إضافية قدرها ٣٠ مليون دولار، لكي تستخدم في القيام بأعمال سريعة لدعم أنشطة الإنعاش الفوري وأنشطة الانتقال التي تضطلع بها المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة. ويراد لهذا المرفق أن يكون جسرا يربط بين عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ

وبدء التعمير والإصلاح. وبالتشاور مع شركاء منظومة الأمم المتحدة الآخرين، ستعد إدارة الشؤون الإنسانية والبرنامج الإنمائي، معا، طرائق لاستعمال هذا المرفق الجديد.

سادسا - التحدي المتمثل في الوقاية والتأهب

١٣٦ - وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، توفر القدرة على الاستجابة التي نوقشت في القسم السابق (أفرقة الاستجابة السريعة، والمخزونات، والقدرات الاحتياطية) الدعم الحيوي والمنقذ للأرواح عند بدء حدوث الكارثة الطبيعية. على أنه من المسلم به تماما أن دعم بناء القدرة الوطنية على إدارة الكوارث الطبيعية هو أكثر المساعدات المستمرة التي يمكن أن توفرها الأسرة الدولية من حيث الفعالية. من هنا ضرورة ترجمة هذا المبدأ الذي تم إعلانه في يوكوهاما عام ١٩٩٤ في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، الى عمل من خلال برامج الإنذار المبكر، والتدريب، وحلقات العمل، والتثقيف، والدعم التقني.

١٣٧ - وعلى مدار الأعوام الـ ٢٥ المنصرمة، زادت باطراد الأضرار الناجمة عن الظواهر الطبيعية التي لحقت بالناس والبنية الأساسية المنتجة في البلدان النامية. حتى أن الأضرار الاقتصادية زادت بأكثر من ثلاثة أضعافها من ٤٠ بليون دولار في الستينات الى ١٤٠ بليون دولار في الثمانينات. وهناك دلائل قوية على استمرار هذا الاتجاه. فالكوارث الطبيعية، مثلها مثل حالات الطوارئ المعقدة، تبتلع مبالغ متزايدة من الموارد العالمية وتصيب برامج التنمية بنكسات. فهي، علاوة على الخسائر البشرية التي تسببها، قادرة أيضا على إشاعة الاضطراب في النسيج الاجتماعي والسياسي.

١٣٨ - ويمكن للبرامج الناجمة للتأهب للكوارث والتخفيف من حدتها، أن تنقذ آلاف الأرواح. ففي حين قضي نحو ١٠ ٠٠٠ شخص عندما ضرب إعصار استوائي ساحل اندرا براديش، في الهند عام ١٩٧٧، لم يبلغ، بعد ثلاثة عشر عاما عندما ضربت عاصفة المنطقة نفسها بقوة مماثلة، عن وفاة سوى أقل من ١ ٠٠٠ شخص بفضل إجلاء ٦٠ ٠٠٠ شخص في اليومين السابقين. كما أن دولا كانت فيما مضى تعرف بمواسم جفافها المدمر، وضعت ترتيبات للأمن الغذائي تحميها حاليا حماية شبه تامة من آثار كوارث الجفاف الكبرى.

١٣٩ - على أن التحدي يظل قائما. فالعوامل التي تجعل البلدان عرضة للكوارث تزداد أبعادها بسرعة تفوق زيادة الوسائل المتاحة للحكومات في مكافحتها. فالحكومات المعنية ومنظمات التنمية الدولية والجهات المانحة تدرك جميعا أن التعرض لأخطار الكوارث بات يشكل عائقا رئيسيا في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ويقدر أن أثر الكوارث الطبيعية في البلدان الفقيرة يفوق مثيله في البيئات الصناعية ٢٠ مرة. وفي حين يتعين على بلدان نامية عديدة معرضة للكوارث أن تواجه المطالب المتنافسة على مواردها الشحيحة، تعتبر برامج الحد من التعرض للكوارث جزءا هاما لا يتجزأ من استراتيجيتها الإنمائية.

ألف - القدرة على الانذار المبكر والعمل الواجب القيام به عند حدوث هذه الإنذارات

١٤٠ - مما لا شك فيه أن نظم الرادار المركبة في البلدان المتاخمة لخليج البنغال، ومحطات رصد سقوط الأمطار في جبال الهيملايا، وآليات جمع البيانات وتقييمها في بلدان الساحل التي تتقصى تطور حالات الجفاف، ساهمت جميعها مع غيرها من نظم الانذار المبكر في انقاذ العديد من الأرواح. فقد أتاحت التكنولوجيات الجديدة، لا سيما في مجال جمع البيانات والاتصال، إحراز تطورات ناجحة عديدة في القدرة على التنبؤ بحدوث ظواهر طبيعية يمكن أن تكون مدمرة.

١٤١ - وعلى الرغم من أن التحسينات التكنولوجية زادت من قدرة نظم الإنذار المبكر، فإنها وسعت، الى حد ما، الهوة بين رسالة الإنذار والمتلقي الأخير لها في البلدان النامية المعرضة للكوارث. ويكمن هذا التضارب في فحوى الإنذار الذي كثيرا ما يكون على درجة عالية من التقنية، من جهة، وقدرة المجتمعات المحلية في المناطق المعرضة للكوارث على، أولا، فهم هذا الفحوى، وثانيا، التحرك تبعا له، من جهة أخرى، ومن الواضح أن هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة في البلدان التي تختلف فيها اللغات واللهجات المحلية. ولعل النقطة التي يجب الإشارة اليها والتي تحتاج الى ايلائها انتباها مستمرا، هي أن الإنذار المبكر في حد ذاته ليس، حتى الآن، تدبيرا من تدابير التأهب للكوارث. ذلك أن ترجمة اشارات الإنذار المبكر الى رسالة يفهمها المستعملون الأخيرون على صعيد المجتمعات المحلية يتطلب نظام تأهب للكوارث قادرا على العمل على الصعيدين الوطني والمحلي. ويقدم مشروع التأهب للأعاصير في بنغلاديش مثالا على نظام كهذا. اذ يعتمد هذا المشروع على خدمات ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ متطوع في المناطق الساحلية المعرضة للأعاصير في البلاد، ينطلقون بمكبرات للصوت الى القرى حيث يعملون على ضمان استجابة سريعة، فور تلقيهم الإنذار من مصلحة الأرصاد الجوية عبر خطوط اتصال تمت إقامتها مسبقا. فهنا مجال واضح لأعمال التخفيف من حدة الكوارث على الصعيد المحلي، التي تقوم به مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، بالتعاون مع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية الممثلة للقواعد العريضة.

١٤٢ - وتقوم الأمم المتحدة حاليا باستعراض الترتيبات القائمة للإنذار المبكر من الكوارث الطبيعية، وسيتم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

١٤٣ - وفي منظومة الأمم المتحدة قدرات إنذار مبكر مختلفة، يركز كل منها على قطاع معين. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر نظام GIEWS التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، الذي يضطلع، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، بكامل مسؤولية رصد المحاصيل وتقييم الاحتياجات من الأغذية، وبتقييم الاحتياجات الطارئة، علاوة على النشر السريع للتقييمات التي يجريها. وتضطلع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بمسؤولية جمع معلومات الإنذار المبكر المتصلة ببيانات الأرصاد الجوية نظرا لقدرتها الكبيرة في هذا المجال. ومن خارج منظومة الأمم المتحدة نذكر نظام الإنذار المبكر من المجاعات الذي ترعاه الولايات

المتحدة الأمريكية، والعمل المتعلق برسم خرائط تقييم مدى التعرض للكوارث، وهو ثمرة جهد تعاوني بين تحالف إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة، ونظام الإنذار المبكر من المجاعة ومنظمة الفاو وبرنامج الأغذية العالمي، يموله الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهما آليتين تساهمان في تحسين فهم تطور حالات الطوارئ المعقدة التي من صنع الإنسان.

١٤٤ - وتشترك إدارة الشؤون الإنسانية بوصفها جهازا منسقا للشؤون الإنسانية، في تطوير آلية تشمل قطاعات عدة، لمعلومات الإنذار المبكر. ويجري حاليا تطوير النظام الإنساني للإنذار المبكر HEWS بغية توفير الانذارات أولا بأول عن أوضاع البلدان عن طريق تحليل قاعدة بياناتها، معتمدا في ذلك على آليات الإنذار المبكر المختلفة لدى مؤسسات الأمم المتحدة، علاوة على مصادر المعلومات غير التابعة للأمم المتحدة. وقد أكمل النظام الإنساني للإنذار المبكر نموذجه المبدئي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ووسع نطاق تغطيته لبلدان أخرى منذ ذلك الوقت. وسيبدأ هذا النظام عملياته قريبا جدا. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع برنامج لتحليل الأخطار ومؤشرات التعرض للكوارث بهدف تحليل الأخطار الناجمة عن التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

١٤٥ - وقد لا تتمكن الأسرة الدولية، في حالات الأزمات المعقودة، إلا من تخفيف المعاناة على الرغم من وجود آليات للإنذار المبكر. ومهما يكن من أمر، فحتى هذه الاستجابة تتطلب القيام بعمل غالبا ما يفتقد اليه، كما كانت الحال في الصومال. وتسعى إدارة الشؤون الإنسانية الى ايجاد الوسائل التي تشجع على التحرك فور تلقي إنذار مبكر. وفي تطور حدث مؤخرا تجري حاليا مشاورات خاصة بين إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية لضمان ايجاد فهم وتقدير مشتركين لطبيعة الأزمات التي تلوح في الأفق، ولآثارها المحتملة. وستصدر عن هذه الاجتماعات، في الوقت المناسب، اقتراحات مشتركة باتخاذ تدابير وقائية، تنظر فيها فرقة عمل مؤلفة من كبار المسؤولين معنية بعمليات الأمم المتحدة.

باء - البرامج التدريبية

١٤٦ - تُبرز ندرة الموارد الخاصة بالمساعدة الإنسانية أهمية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، ولا سيما على الصعيدين المحلي والوطني.

١٤٧ - وتعتمد جهود الأمم المتحدة المبذولة لتنفيذ مفهوم تخفيف حدة الكوارث بوصفه اختصاصا متعدد القطاعات ومشتركا بين الوزارات اعتمادا كبيرا على التدريب. وتخفيف حدة الكوارث بوصفه اختصاصا متعدد القطاعات مفهوم نشأ حديثا، ويتطلب بالتالي توعية الموظفين الحكوميين على كافة المستويات توعية مكثفة. وتمثل الأنشطة التدريبية المتخصصة وسيلة ممتازة لبلوغ طائفة واسعة من الموظفين المختصين فضلا عن الممثلين من القطاع غير الحكومي.

١٤٨ - ويقوم برنامج التدريب على ادارة الكوارث المشترك بين إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير بناء القدرات الوطنية لجميع مراحل إدارة حالات الطوارئ (الوقاية من خلال إعادة البناء). وخمسون في المائة من المشاركين في أنشطة التدريب على إدارة الكوارث هم من مواطني البلدان النامية، وقد وسع برنامج التدريب مؤخرا مجموعته المستهدفة لتشمل ٧٠ بلدا من البلدان المعرضة لحالات الطوارئ. وفي البلدان التي تقام فيها حلقات عمل وطنية للتدريب على إدارة الكوارث، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقترح تمويل المشاريع الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية على الوقاية من الكوارث وتخفيف حدتها وإدارتها من موارد البرنامج الخاصة بمبلغ لا يتجاوز ٠٠٠ ٢٥٠ دولار.

١٤٩ - والبرامج القطاعية للتدريب على الطوارئ هي السبيل إلى الاستجابة القطاعية المناسبة لحالات الطوارئ، وقد عمدت معظم المؤسسات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة إلى وضع هذه البرامج التدريبية وصقلها من أجل موظفيها. فعلى سبيل المثال، وضعت اليونيسيف برنامجا تدريبيا محكما للتأهب لحالات الطوارئ وإدارتها بما في ذلك إدارة الأمن والاجهاد العصبي الشديد. فقامت بتدريب ما يزيد على ٣٠٠ موظف من كافة المستويات، فضلا عن تدريب موظفين من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية. ويستند برنامج التدريب على إدارة الكوارث، الذي وضع كبرنامج للتدريب على مواجهة الكوارث الطبيعية، إلى هذه القدرات التدريبية القائمة ويضيف إليها من خلال تركيزه على التنسيق بين مؤسسات الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية وتشكيل الأفرقة بينها، لا سيما في الميدان، ولكن في المقر أيضا. ويعكف برنامج التدريب على تعزيز مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة والتنسيق الكامل فيما بينها. ويهدف برنامج التدريب أيضا إلى وضع مبادئ ومفاهيم جديدة ونشرها، بالاضافة إلى نشر الدروس المستخلصة من حالات الطوارئ السابقة.

١٥٠ - واستنادا إلى تجربة التدريب على إدارة الكوارث الطبيعية، وافق الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على إنشاء فريق أساسي مشترك بين الوكالات يعنى بمسائل التدريب على الإغاثة الإنسانية في مجال الطوارئ المعقد، بما في ذلك إنشاء روابط بين التدريب على الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان وحفظ السلم وصنع السلم.

جيم - بناء القدرة الوطنية على إدارة الكوارث الطبيعية

١٥١ - يتخذ بناء القدرة الوطنية على تخفيف حدة الكوارث الطبيعية وإدارتها شكل الخدمات الاستشارية والتدريب الجماعي والحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والمشاريع الميدانية والمطبوعات. ويقوم العديد من مؤسسات الأمم المتحدة، كل في إطار ولايته، بتشجيع البلدان ومساعدتها على تنفيذ برامج الحد من الكوارث وتطوير القدرات المؤسسية على إدارة الكوارث. وتقدم هذه المؤسسات خدمة أخرى للبلدان، إذ تتيح لها الاطلاع على المعارف الدولية المتعلقة بالتجارب والمفاهيم والمناهج في مجال الحد من الكوارث. فعلى سبيل المثال، تشجع اليونسكو البحوث المتعلقة بأسباب الأخطار وبالوسائل التقنية والهندسية لتخفيف

آثارها، وتعمل على زيادة توعية الجمهور من خلال التثقيف والإعلام والاتصالات. ودرءا لأخطار البراكين عن السكان المحليين واللاجئين في شرق زائير، عُقدت مؤخرا سلسلة من الاجتماعات تولت تنسيقها إدارة الشؤون الإنسانية وضمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، فضلا عن مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمسؤولين الوطنيين كي تساهم كل منظمة منها بآرائها ومعارفها في مجال الحد من الكوارث.

١٥٢ - وتؤدي إدارة الشؤون الإنسانية في كثير من الأحيان دور المنسق والمشجع للجهود الرامية إلى الحد من الكوارث. وهي تسعى إلى تخفيف المعاناة الإنسانية والحد من الأضرار وألوان الدمار المترتبة على الكوارث الطبيعية من خلال تنفيذ أنشطة تعنى بالجوانب الوقائية للمساعدة الإنسانية وتُذكي الوعي وتتيح الفرص للحد من الكوارث في سياق إنمائي. فعلى سبيل المثال، عملت الإدارة، بالتعاون الوثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والموئل، على عقد حلقات عمل دون إقليمية في أفريقيا لتشجيع الأنشطة الرامية إلى الحد من الكوارث والتخطيط لها.

١٥٣ - وتشمل أنشطة إدارة الشؤون الإنسانية، في إطار دورها التنسيقي، توفير الخدمات للهيئات المشاركة في العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، والاتصال الدولي، ونشر المعلومات، ووضع مبادرات جديدة للمساهمة في تطوير القدرات الوطنية والإقليمية على الحد من الكوارث. وتكمل هذا النهج أنشطة الدعم التقني الأخرى، بما في ذلك الخدمات الاستشارية والتدريب الجماعي والحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والمشاريع الميدانية. وسيقدم تقرير كامل عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

١٥٤ - وتضطلع إدارة الشؤون الإنسانية عادة بجهودها للحد من الكوارث بالتنسيق مع السلطات الوطنية المعنية بادارة الكوارث. ولئن كان من المهم أن تقوم السلطات المعنية بإدارة الكوارث بإثارة الاهتمام الكافي بتدابير الوقاية من الكوارث ودعمه، فقد أخذت تبرز الحاجة إلى زيادة مشاركة المؤسسات الإنمائية الوطنية والتابعة للأمم المتحدة. وسيقتضي ذلك تعاوناً أوثق بكثير مع السلطات القائمة على التخطيط الإنمائي والحكومات المحلية والمستثمرين من القطاعين العام والخاص. وتعكف الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع أدوات تتيح للموظفين المعنيين بالتنمية تقييم الأخطار المحتملة للكوارث وإدماج هذه الاعتبارات في عملهم اليومي، ومن المتوقع أن يمول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع تقييم آثار الكوارث على المشاريع الإنمائية المشترك بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية.

سابعا - النتائج والتوصيات

١٥٥ - تحتل المنظمات الإنسانية اليوم الخطوط الأمامية سواء في استيفاء الاحتياجات العاجلة لضحايا الكوارث أو في مواجهة التحديات المتأصلة في بيئة متغيرة للمساعدة الإنسانية. وهناك وعي أشد بالديناميات التي تولد التهميش والتفكك. وبالدور المحدود، الهام رغما عن ذلك، للمساعدة الإنسانية في تخفيف المعاناة ومساعدة الناس على الاستمرار في البقاء. وتحتل المنظمات الإنسانية أيضا مكان الصدارة في وضع استراتيجيات إبداعية لتعزيز القدرات الأساسية التي تشكل العمود الفقري لعمليات الإغاثة، وتحديد وسائل جديدة للاستجابة للاحتياجات غير المسبوقة. بيد أنه في غياب التدابير الفعالة لمعالجة الأسباب الجذرية لنزاع، لن تكون المساعدة الإنسانية أكثر من مجرد أداة لاحتواء الأزمات واحتواء أكثر جوانبها التدميرية الظاهرة للعيان.

١٥٦ - وتتعرض للخطر إلى حد كبير قدرة المنظمات الإنسانية على الاستجابة للكوارث التي تزهق الأرواح وتدمر سبل الرزق، من جراء الانتهاك المزعج للقواعد الإنسانية الأساسية. وأحد التحديات الكبرى في الاستجابة إلى الأزمات يتمثل في الاهتداء إلى وسيلة لضمان الامتثال للقانون الإنساني الدولي.

١٥٧ - يجب الاعتراف بضرورة رعاية ضحايا النزاع المسلح واحترام كرامتهم، وحقهم في المساعدة الإنسانية. ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام أخلاقي وقانوني لمساءلة أولئك الذين ينتهكون القواعد الإنسانية الأساسية. ويوصي، وفقا لاتفاقات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، بأن تستخدم الدول الأعضاء نفوذها لدى الأطراف في أي نزاع مسلح لتعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي واحترام الأنشطة التي تضطلع بها منظمات إنسانية نزيهة مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، وستسعى الأمم المتحدة، من جانبها، وخاصة أولئك المكلفين بمهام الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم، إلى جعل الامتثال للقانون الإنساني بؤرة مركزية لأنشطتها.

١٥٨ - ويمثل الأمن الذي يجب توفيره للممارسين الإنسانيين الذي يضطلعون بهذه الأنشطة نفس المكانة التي تتبؤها حماية المساعدة وتقديمها إلى المدنيين. وينبغي للدول الأعضاء أن تعي بشكل أشد آلاف المخاطر والتهديدات، التي يتعرض لها الأمن الشخصي للعاملين الإنسانيين وأن تدعم تعزيز ترتيبات الأمن القائمة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ويوصي، بصفة خاصة، بأن تتوفر للأمم المتحدة القدرة على وضع ترتيبات أمنية مناسبة منذ بداية أية أزمة قد تنطوي على تعريض العاملين الإنسانيين للخطر. وقد يتطلب هذا وزعا سريعا لضابط (ضباط) يقدمهم مكتب منسق شؤون الأمن للأمم المتحدة في بداية الأزمة إما لتعزيز التدابير الأمنية القائمة أو لإنشاء وجود كان غير كائن فيما قبل. ولإرسال هذه القدرة بسرعة إلى الميدان، يوصي أيضا، باستخدام الفائدة المتراكمة للصندوق الدائر المركزي للطوارئ لدعم هذا الوزع كيما يتسنى بدء الترتيبات الأمنية، وبأن يستجيب المانحون إيجابيا للطلبات المقدمة لتمويل الترتيبات الأمنية، الواردة في النداءات الموحدة، كيما يعاد تسديد المبالغ اللازمة إلى الصندوق المركزي الدائر للطوارئ.

١٥٩ - وفي إطار المجتمع الإنساني، تم إنجاز الكثير في تحديد الأهداف والاستراتيجيات العامة المهيئة لإنجاز تكامل أوسع بين المدخلات وفي استعمال أكثر فعالية للموارد المحدودة. بيد أنه يمكن تحقيق تضافر أكبر في الناتج إذا اتجهت المشورة التدريبية والتوجيه المقدمين من الدول الأعضاء إلى مجالس إدارة الوكالات والبرامج الانفرادية نحو نهج أكثر توحيدا داخل منظومة الأمم المتحدة. وبناء عليه، يوصي بأن تأخذ الدول الأعضاء في الحسبان السياق الأوسع الذي تقدم فيه المساعدة الإنسانية لضمان تحقيق تنسيق أفضل في التوجيه المقدم إلى مجالس إدارات الوكالات والبرامج المتخصصة للأمم المتحدة. ويوصي أيضا بأن تقدم الدول الأعضاء دعما مناسبا لجميع وكالات الأمم المتحدة وأن تولي الاعتبار الواجب لأهمية تمويل النداءات الموحدة بدلا من النداءات الانفرادية كيما تنفذ البرامج الإنسانية بتنسيق أفضل.

١٦٠ - وقد أثبتت عملية النداءات الموحدة قيمتها في توليد برامج منسقة وفي تعبئة الموارد بأسلوب يسهل الاستجابة المتوازنة للاحتياجات. بيد أن من المفهوم تماما أنه يحدث في بعض الحالات، أن لا توضع الأولويات في أزمات معينة في موضعها الصحيح، وهناك متسع لإجراء مزيد من التنسيق في تنظيم وتقديم النداءات. وإدارة الشؤون الإنسانية ملتزمة التزاما كاملا بتعزيز عملية النداءات. بيد أن فعالية عملية النداءات الموحدة تعتمد إلى حد كبير على استجابة الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، يوجد تفاوت مستمر بين الموارد المتوفرة للأغذية والاحتياجات غير الغذائية، كما أن برامج إعادة التأهيل كثيرا ما تمول تمويلا ضعيفا بالمقارنة بأنشطة أخرى. وتوفير مساهمات إضافية غير مخصصة لأزمة معينة سيساعد على ضمان استيفاء جميع الاحتياجات الحيوية، كما سيعزز من قدرة الوكالات على المشاركة في وضع برنامج موحد. ويوصي بأن تولي الدول الأعضاء الاعتبار الواجب لإمكانية تقديم هذا الدعم عند الاستجابة للنداءات المقبلة.

١٦١ - ومن أكثر العيوب الظاهرة في الاستجابة العامة للمجتمع الدولي، النقص العام للدعم اللازم لتعزيز القدرات المحلية وآليات القدرة المحلية طوال فترة الأزمة. بيد أن قوة هذه الآليات المحلية عامل أساسي في كفاح المجتمعات المتأثرة لتحقيق الانتعاش. ويوصي بأن تنظر الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية في استخدام المنظمات غير الحكومية المحلية وسواها من الخبرات الفنية المحلية استخداما أوسع في تخطيط وتنفيذ أنشطة إعادة التأهيل والإغاثة.

١٦٢ - ورغما عن الاعتراف بأهمية تدابير إعادة التأهيل وبناء الثقة، فهناك ندرة شديدة في تمويل هذه الأنشطة. وحتى عندما يتوفر دعم المانحين لبرامج إعادة التأهيل، ففالبا ما تكون آليات التمويل بطيئة ولا تساير الحفاظ على الزخم اللازم للخروج من دورة العنف أو معالجة الحالات التي تديم عدم الاستقرار. ومن المهم تخصيص الاعتمادات التي يمكن الحصول عليها بسرعة من أجل الأنشطة الفورية في إعادة التأهيل. ويوصي، في هذا الصدد، بفتح حساب مستقل بمبلغ إضافي قدره ٣٠ مليون دولار في الصندوق الدائر المركزي للطوارئ ليكون محفزا لهذه الأنشطة.

١٦٣ - وقد أثبت الصندوق الدائر المركزي للطوارئ قيمته في تسهيل استجابة وكالات الأمم المتحدة استجابة سريعة ومشتركة للطوارئ السريعة النشوء بيد أن الطبيعة الدائرة للصندوق تتطلب تجديد موارد الصندوق بسرعة ضمانا لتحقيق جدواها كاملة. وباستثناء ثلاث مناسبات، استطاعت وكالات الأمم المتحدة أن تعيد سداد الأموال التي قدمت إليها. وللإبقاء على الصندوق في مستواه الأدنى البالغ ٥٠ مليون دولار، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٨، يوصي بأن تستجيب الدول الأعضاء إيجابيا لإعادة تجديد موارده لتغطية القروض التي لم تسدد لأكثر من عام، البالغ قدرها ٦,١٢ ملايين دولار. ويوصي كذلك بتوسيع نطاق الصندوق الدائر المركزي للطوارئ لتسهيل تقديم المساعدة الطارئة في حالات الطوارئ الممتدة. ولن يلجأ إلى السحب من الصندوق إلا في هذه الظروف بأسلوب يتصف بالحكمة.

١٦٤ - وقد أثبتت تجربة أخيرة ضرورة وقيمة تنسيق الجهود الإنسانية الدولية في إدارة الاستجابة للأزمات. ومن أجل ضمان التفاعل المناسب، وتبادل المعلومات، والتنسيق في السياسات والنهج بين جميع الجهات على شتى المستويات في حالات الأزمات المعقدة السريعة التطور يتطلب الأمر هيكلا ذا موارد كافية وقادرا على العمل بأسلوب موقوت وفعال. وعلى الرغم من إنجاز الكثير، على نحو ما تشهد عليه الاستجابة السريعة على نطاق المنظومة للأزمات الأخيرة، فما زال تنسيق النظام الإنساني للأمم المتحدة يمثل تحديا مستمرا. والتمويل المحدود للميزانية العادية المتوفر لشعبة الشؤون الإنسانية بسبب قيود الموارد العامة في المنظمة، يقيد قدرتها على مواجهة الطوارئ الإنسانية التي تحدث سريعا. ومن المهم إلى حد ما أن تنظر الدول الأعضاء في الطرق الكفيلة بتقديم الدعم الضروري الخارج عن الميزانية على أساس مستدام. وسيساعد هذا على استمرار وتعزيز الدور التنسيقي الرئيسي لشعبة الشؤون الإنسانية في إطار النظام الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، يستحق أن يحظى بنظرة جدية الاقتراح القائل بأن يخصص المانحون نسبة مساهماتهم في تلبية النداءات الموحدة لأنشطة التنسيق التي تقوم بها الإدارة.

الحواشي

(١) ST/SGB/251.

المرفق الأول

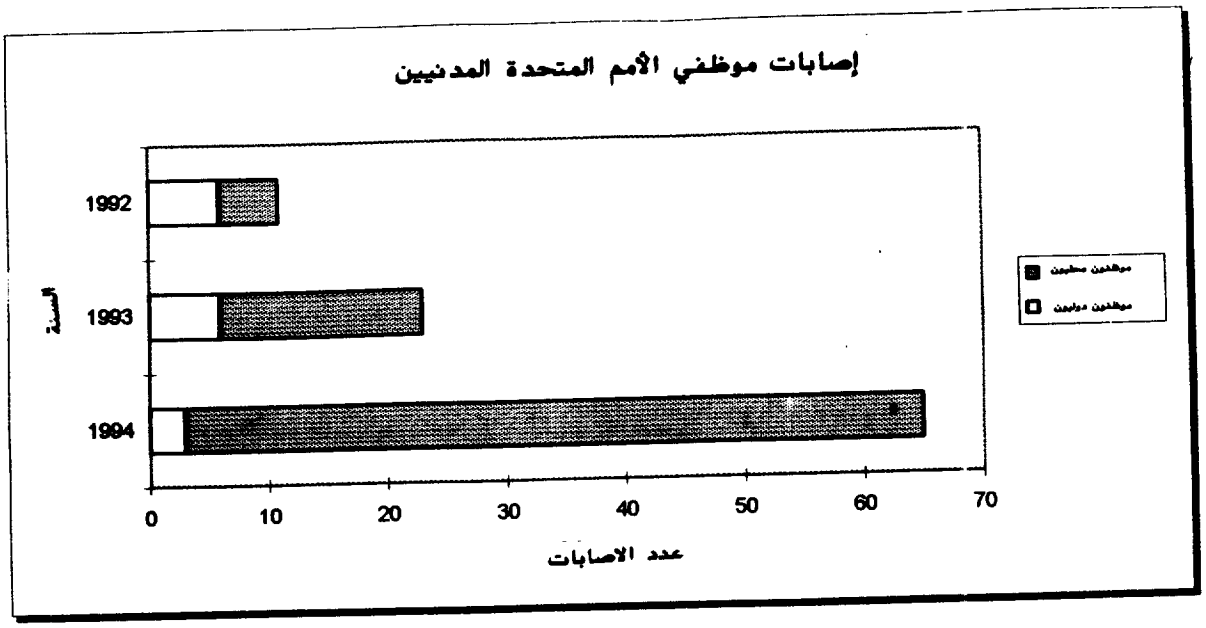

المصدر: مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن

للاطلاع على تفاصيل هذه الحوادث انظر التقرير السنوي للأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بشأن احترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المرفق الثاني

الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ

ألف - السلف والتسديدات في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥

السنة	المنظمة	منطقة المشروع	تاريخ السلف	السلف	تاريخ التسديد	المبلغ المسدد	المبلغ الحقيقي
١٩٩٢	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	كينيا	٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٢	٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٢	-
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	الصومال	٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	-
	منسق الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية في الصومال	الصومال	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٠٠٠ ٥٠٠	٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	٠٠٠ ٥٠٠	-
	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	الصومال	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	٠٠٠ ٦٠٠ ١	٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣	٠٠٠ ٦٠٠ ١	-
	منظمة الصحة العالمية	الصومال	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٢	٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٢	-
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	العراق	١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	-
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	افغانستان	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	-
١٩٩٣	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	موزامبيق	٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٢	٢ شباط/فبراير ١٩٩٤ و ١ آب/أغسطس ١٩٩٤	٠٠٠ ٠٠٠ ٢	-
	برنامج الأغذية العالمي	طاجيكستان	٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣	٠٠٠ ٥٠٠ ٤	٣ أيار/مايو ١٩٩٤ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤	١٢١ ٠٣٦ ٢	٨٧٩ ٤٦٣ ٢
	منظمة الصحة العالمية	يوغوسلافيا السابقة	٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣	٠٠٠ ٥٠٠ ٢	٥ أيار/مايو ١٩٩٤	٠٠٠ ٥٠٠ ٢	-
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	جورجيا	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٢	١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٢	-
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	العراق	١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	-
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	طاجيكستان	١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وأيار/مايو ١٩٩٤	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	-
	برنامج الأغذية العالمي	العراق	٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٤	٣ أيار/مايو ١٩٩٤ و ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤	٠٠٠ ٠٠٠ ٤	-
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	هايتي	٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣	٠٠٠ ٠٠٠ ١	٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ و ١ آب/أغسطس ١٩٩٤	٠٠٠ ٠٠٠ ١	-

المرفق الثاني (تابع)

السنة	المنظمة	منطقة المشروع	تاريخ السلف	السلف	تاريخ التسديد	المبلغ المسدد	المبلغ الحقيقي
	برنامج الأغذية العالمي	لبنان	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٥٦٠ ٠٠٠	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	٥٦٠ ٠٠٠	-
	منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية/الموئل	لبنان	٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ آذار/مارس ١٩٩٤ و ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤	١ ٦٩٣ ٢٧٦	٣ ٣٠٦ ٧٢٤
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	العراق	٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١ شباط/فبراير ١٩٩٤	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	-
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	بوروندي	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١ حزيران/يونيه ١٩٩٤	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-
	برنامج الأغذية العالمي	بوروندي	٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ أيار/مايو ١٩٩٤	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-

١٩٩٤	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	أنغولا	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٩ أيار/مايو ١٩٩٤	١ ٥٠٠ ٠٠٠	-
	المنظمة الدولية للهجرة	زائير	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ تموز/يوليه ١٩٩٤	٦٤٩ ٨٤٦	٣٥٠ ١٥٤
	منظمة الأمم المتحدة للصفولة	السودان	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-
	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	السودان	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤	٢٠٠ ٠٠٠	١٦ أيار/مايو ١٩٩٤	٢٠٠ ٠٠٠	-
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	يوغوسلافيا السابقة	١٦ آذار/مارس ١٩٩٤	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	كينيا	١٨ آذار/مارس ١٩٩٤	٥٠٠ ٠٠٠	١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٥٠٠ ٠٠٠	-
	منظمة الصحة العالمية	يوغوسلافيا السابقة	٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	-
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	الصومال	٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤	٤ ٨٧٠ ٠٠٠	٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤	٤ ٨٧٠ ٠٠٠	-
	عملية الأمم المتحدة الصارئة في رواندا	رواندا	٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤	٢٠٠ ٠٠٠	٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	٢٠٠ ٠٠٠	-
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	طاجيكستان	٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	رواندا	١ حزيران/يونيه ١٩٩٤	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	رواندا	٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-
	برنامج الأغذية العالمي	رواندا	٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-
	المفوض السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان	رواندا	٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤	٣ ٠٠٠ ٠٠٠		-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	السودان	٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥	١ ٦٨٤ ٧٧١	١ ٣١٥ ٢٧٩

المرفق الثاني (تابع)

السنة	المنظمة	منطقة المشروع	تاريخ السلف	السلف	تاريخ التسديد	المبلغ المسدد	المبلغ الحقيقي
١٩٩٥	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	شمال العراق	٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	٠٠٠ ٩٣٠	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٠٠٠ ٩٣٠	-
	وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية	أنغولا	٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	٦٠٠ ٤٨٠		-	٦٠٠ ٤٨٠
	برنامج الأغذية العالمي	رواندا	٧ آذار/مارس ١٩٩٥	٠٠٠ ٠٠٠ ٥		-	٠٠٠ ٠٠٠ ٥
المجموع				٦٠٠ ٨٤٠ ١١٥		٩٦٤ ٩٧٣ ٩٩	٦٣٦ ٩١٦ ١٥

المرفق الثاني (تابع)

باء - حالة المساهمات
(في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥)

	التعهدات	المبالغ المدفوعة	تاريخ الدفع
ألمانيا	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢
إيطاليا	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٢٨٤ ١٨٤	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
الاتحاد الروسي		٢٥٠ ٠٠٠	٢٣ أيار/مايو ١٩٩٥
اسبانيا	٧٥٠ ٠٠٠	٦٧١ ٥٤٤	٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣
		٨٨ ٤٥٣	٤ آذار/مارس ١٩٩٤
استراليا	٨٠٠ ٠٠٠	٧٤٣ ٦٠٠	٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢
ايرلندا	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢
ايسلندا	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٦ تموز/يوليه ١٩٩٢
بلجيكا	٣٣٠ ٠٠٠	٣٢٧ ٣٢٧	١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
الجزائر	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
الجماهيرية العربية الليبية	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الجمهورية كوريا	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢
الدانمرك	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٩٩٩ ٩٨٥	٣١ آب/أغسطس ١٩٩٢
السويد	٢ ٧٥٠ ٠٠٠	٢ ٤٠٨ ٧٤٤	٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
سويسرا	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٩٩٩ ٩٨٥	٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢
		٩٩٩ ٩٨٥	١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣
فرنسا	٥ ٦٠٠ ٠٠٠	٩٣٤ ٥٧٩	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
		٤ ٥٤٥ ٤٥٥	٨ و ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣
فنلندا	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٥٣٣ ٨٠٤	١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢
الكرسي الرسولي	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢
	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
كندا	٢ ٣٠٠ ٠٠٠	٢ ١٩٥ ٣٢١	١٦ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢
كولومبيا	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٤ شباط/فبراير ١٩٩٣
لختنشتاين	٧ ٠٠٠	٦ ٦٤١	١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢
لكسمبرغ	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢

المرفق الثاني (تابع)

	التعهدات	المبالغ المدفوعة	تاريخ الدفع
ماليزيا	٠٠٠ ٢٠	٠٠٠ ٢٠	١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣
المملكة المتحدة	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢
موريشيوس	٠٠٠ ١٠	٠٠٠ ١٠	١ تموز/يوليه ١٩٩٢
موناكو	٤٠ ١١١,٧٣	٠٠٠ ٢٠	١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤
		٢٦٠ ٢٢	٤ أيار/مايو ١٩٩٥
النرويج	٠٠٠ ٨٥٠ ١	٩٧٠ ٨٤٩ ١	٥ أيار/مايو و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢
النمسا	٠٠٠ ٥٠٠	٠٠٠ ٥٠٠	٣٠ آذار/مارس ١٩٩٢
نيوزيلندا	٠٠٠ ١٤٠	٨٢٥ ١٣٦	٢٣ آذار/مارس ١٩٩٢
هولندا	٠٠٠ ٠٠٠ ٣	٥٩٠ ٠٨٣ ٣	١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢
الولايات المتحدة	٠٠٠ ٢٠٠ ٦	٠٠٠ ٥٠٠ ٢	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢
		٠٠٠ ٧٠٠ ٣	٢٣ شباط/فبراير و ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣
اليابان	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٠٠٠ ٠٠٠ ٥	٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢
المنظمات غير الحكومية	٠٠٠ ١	٠٠٠ ١	١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢
المجموع	١١١ ١٦٣ ٥٠	٢٥٢ ١٩٨ ٤٩	

المرفق الثاني (تابع)

جيم - حالة الصندوق

	(بدولارات الولايات المتحدة)
المساهمات الواردة:	٢٥٢ ١٩٨ ٤٩
مخصوما منها: السلف المقدمة	(٦٠٠ ٨٤٠ ١١٥)
مضافا اليها: المبالغ المسددة	٩٦٤ ٩٢٣ ٩٩
مضافا اليها: الفوائد المكتسبة (في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥)	٧٨٩ ٥٦٠ ٢
رصيد الصندوق (في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥)	٤٠٥ ٨٤٢ ٣٥

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ (حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥)
اجمالي عدد السلف	٧	١٣	١٥	٣
إجمالي عدد المبالغ المسددة	٢	٩	٣٠	٣

المرفق الثالث

تحليل نداءات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية الموحدة والمشتركة بين الوكالات

ألف - قائمة النداءات التي صدرت أو الجارية

من منتصف عام ١٩٩٢ إلى منتصف عام ١٩٩٥

(جمعتها إدارة الشؤون الإنسانية على أساس المعلومات التي قدمتها المنظمات صاحبة النداءات)

النداء	تاريخ صدور النداء (شاملة تاريخ البدء والانتهاء)	الاحتياجات المنقحة (بدولارات الولايات المتحدة)	الدخل (التبرعات/التعهدات والمبالغ المرحلة) (بدولارات الولايات المتحدة)	الاحتياجات المغطاة (بالنسب المئوية)	الجهات المستفيدة المستهدفة
١٩٩٢					
أفغانستان[أ]	يونيه ١٩٩٢ - ديسمبر ١٩٩٢	١٧٩ ٧٠٠ ٠٠٠	٨٥ ١٦٧ ٥٦٢	٤٧,٤	٢ ٥٠٠ ٠٠٠
حالات الطوارئ المتصلة بالجفاف في الجنوب الأفريقي	يونيه ١٩٩٢ - مايو ١٩٩٣	٩٥٠ ٦٢١ ٥٤٣	٧٢٤ ٢٣٦ ١٥٥	٧٦,٢	٢٥ ٨٧٦ ٧٧٥
العراق (المرحلة الرابعة)[ب]	يناير ١٩٩٢ - يونيه ١٩٩٢	١٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٢,٨	٢ ٧٧٥ ٠٠٠
العراق (المرحلة الخامسة)[ب]	يوليه ١٩٩٢ - مارس ١٩٩٣	٢٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٨١,٩	٢ ٧٧٥ ٠٠٠
ليبريا[ج]	يوليه ١٩٩١ - سبتمبر ١٩٩٣	١٤٩ ٩٥٨ ٠٠٠	١٠٢ ٠١٢ ٠٠٠	٦٨,٠	١ ٤٠٠ ٠٠٠
برنامج الطوارئ الخاص من أجل القرن الأفريقي	يناير ١٩٩٢ - ديسمبر ١٩٩٢	١ ١٤٥ ٧٦٥ ٠٨٦	٩١٢ ٢٩٨ ٧٦٢	٧٩,٧	١٩ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع النداءات الصادرة في عام ١٩٩٢: - عدد النداءات: ٦ - عدد البلدان: ١٨		٢ ٨٣٦ ٠٤٤ ٦٢٩	٢ ١٦١ ٧١٤ ٤٧٩	٧٦,٢	٥٤ ٢٢٦ ٧٧٥
١٩٩٣					
إثيوبيا	يناير ١٩٩٣ - ديسمبر ١٩٩٣	٣٠٠ ٩٦٥ ٠٤٨	١٤٦ ٣٢٢ ٤٦٩	٤٨,٦	٨ ٢٦١ ٥٠٠
أذربيجان	يوليه ١٩٩٣ - مارس ١٩٩٤	٢٥ ٥٩٢ ٢٠٣	١٨ ٢٠٣ ٤٧١	٧١,١	١ ٠٠٠ ٠٠٠
أرمينيا	يوليه ١٩٩٣ - مارس ١٩٩٤	٢٦ ٢٠٤ ٢٠١	١٤ ٣٨٠ ٥٨٤	٥٤,٩	١ ٨٢٠ ٠٠٠
إريتريا	يناير ١٩٩٣ - ديسمبر ١٩٩٣	٨٠ ٥١١ ٨٥٥	٤٣ ٤٧٥ ٤٢٤	٥٤,٠	١ ٥٦٠ ٠٠٠
أفغانستان[أ]	أكتوبر ١٩٩٣ - مارس ١٩٩٤	٥٩ ٨٢٨ ٠٠٠	٢٩ ٤٤٠ ٦٣٨	٤٩,٢	٢ ٠٠٠ ٠٠٠

النداء	تاريخ صدور النداء (شاملة تاريخ البدء والانتهاء)	الاحتياجات المنقحة (بدولارات الولايات المتحدة)	الدخل (التبرعات/التعهدات والمبالغ المرحلة) (بدولارات الولايات المتحدة)	الاحتياجات المغطاة (بالنسب المئوية)	الجهات المستفيدة المستهدفة
أفغانستان[أ]	يناير ١٩٩٣ - سبتمبر ١٩٩٣	١١٢ ٦٠٠ ٠٠٠	٤٧ ٢٣١ ٠٢٦	٤١,٩	١ ٣٠٠ ٠٠٠
أنغولا	مايو ١٩٩٣ - أبريل ١٩٩٤	٢٢٦ ٠٥٤ ١٠٠	١٠٤ ٠٥٤ ٤٥٠	٤٦,٠	١ ٩٦٣ ٠٠٠
بوروندي	نوفمبر ١٩٩٣ - فبراير ١٩٩٤	٧ ٩٤٩ ٧٢٢	٤ ٧٨١ ٢٨٦	٦٠,١	١ ٨٢٧ ٠٠٠
جورجيا	مارس ١٩٩٣ - مايو ١٩٩٤	٢٧ ٤٥٤ ٠٢٥	١٤ ٣٥١ ٧٤٣	٥٢,٣	٢٥٠ ٠٠٠
رواندا	أبريل ١٩٩٣ - ديسمبر ١٩٩٣	٧٨ ٥٣٣ ٥١٩	٣٠ ٨١٦ ١٠٥	٣٩,٢	١ ١٩٢ ٠٠٠
زائير	أكتوبر ١٩٩٣ - يونيه ١٩٩٤	٧٦ ٢٢٢ ٥٢٠	١٠ ٠٨٥ ٩٨٩	١٣,٢	٢ ٢٤٧ ٠٠٠
السودان	يناير ١٩٩٣ - ديسمبر ١٩٩٣	١٩٤ ٥٣٦ ٧٨٠	١٢٤ ٢٢٨ ٣٦٣	٦٣,٩	٣ ٢٧٠ ٠٠٠
الصومال	مارس ١٩٩٣ - ديسمبر ١٩٩٣	١٤٨ ٠٨٦ ٩٥٠	٣٦ ٠٨٦ ٩٥٠	٢٤,٤	٤ ٤٤٧ ٠٠٠
طاجيكستان	يناير ١٩٩٣ - مارس ١٩٩٤	٣٢ ٥١٧ ٨٤٠	١٧ ٥٢٣ ٤٧٤	٥٣,٩	٤٠٠ ٠٠٠
العراق (المرحلة السادسة)[ب]	أبريل ١٩٩٣ - مارس ١٩٩٤	٤٦٧ ٠٦٧ ٦٥٠	١٢٢ ٩٦٢ ٥٩٣	٢٦,٣	٢ ٧٧٥ ٠٠٠
كينيا	يناير ١٩٩٣ - ديسمبر ١٩٩٣	١٨٥ ٦٥١ ٤٧٠	١٢٤ ٣٢٢ ٥٠٧	٦٧,٠	٢ ٣٧٣ ٠٠٠
جنوب لبنان / البقاع الغربي	أغسطس ١٩٩٣ - يناير ١٩٩٤	٢٨ ٧٤٥ ٢٠٠	٣ ٤٤٧ ٤٦٢	١٢,٠	٢٥٠ ٠٠٠
ليبريا	نوفمبر ١٩٩٣ - ديسمبر ١٩٩٤	١٦٨ ٤٣٥ ١٧٩	٨٥ ٣٩٨ ٣٦٣	٥٠,٧	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
موزامبيق[د]	مايو ١٩٩٣ - أبريل ١٩٩٤	٦١٦ ١٧٠ ٢٥٤	٥٤٢ ٢٠٥ ٥٤٥	٨٨,٠	٨ ٢٥٠ ٠٠٠
هايتي[ه]	مارس ١٩٩٣ - سبتمبر ١٩٩٣	٦٢ ٧٢٧ ٠٠٠	١١ ٩٠٧ ٣٣٦	١٩,٠	٦ ٥٠٠ ٠٠٠
يوغوسلافيا السابقة	يناير ١٩٩٣ - ديسمبر ١٩٩٣	٩٩٣ ٨٥٦ ٣١٥	٩٨٩ ٤٢٣ ٧٠٢	٩٩,٦	٣ ٨٢٠ ٠٠٠
مجموع النداءات الصادرة في عام ١٩٩٣: - عدد النداءات ٢١ - عدد البلدان: ٢٤		٣ ٩١٩ ٧٠٩ ٨٣١	٢ ٥٢٠ ٦٤٩ ٤٩٠	٦٤,٣	٥٨ ٦٠٥ ٥٠٠

١٩٩٤

أفغانستان[أ]	أكتوبر ١٩٩٤ - سبتمبر ١٩٩٥	١٠٦ ٣٩٣ ٠٠٠	٦ ٩٠٤ ٩٨٢	٦,٥	١ ٧٠٠ ٠٠٠
أفغانستان[أ]	أبريل ١٩٩٤ - سبتمبر ١٩٩٤	٦٢ ٠٦٧ ٠٠٠	٢١ ٣٧٢ ٩٣٤	٣٤,٤	١ ٠٠٠ ٠٠٠
أنغولا	فبراير ١٩٩٤ - ديسمبر ١٩٩٤	١٨١ ٢٢٩ ٤٨٢	١٥٨ ٢٥٣ ٥٩٢	٨٧,٣	٣ ٢٨٤ ٣٠٠
بوروندي	مارس ١٩٩٤ - أغسطس ١٩٩٤	٥٩ ١٨٩ ٨٢٧	٣٦ ٨١٦ ٠٢٩	٦٢,٢	١ ٣٦٨ ٠٠٠
رواندا	يوليه ١٩٩٤ - ديسمبر ١٩٩٤	٥٨٩ ٤٠٣ ٨٢٩	٥٦٢ ١٢٧ ١٧١	٩٥,٤	٣ ٩٠٠ ٠٠٠
السودان	يناير ١٩٩٤ - ديسمبر ١٩٩٤	١٨٥ ٩٢٦ ١٢٩	١٥٧ ٨٩٢ ٨٥٦	٨٤,٩	٦ ٥٠٠ ٠٠٠
طاجيكستان	أبريل ١٩٩٤ - ديسمبر ١٩٩٤	٤٢ ٥٣٩ ٥١٠	٢٥ ٧٠٦ ٩٠٥	٦٠,٤	٦٠٥ ٠٠٠
العراق (المرحلة السابعة)[ب]	أبريل ١٩٩٤ - مارس ١٩٩٥	٢٨٨ ٥١٤ ٢٣٧	٩٢ ٤٩٩ ٦٢١	٣٢,١	١ ٣٠٠ ٠٠٠

النداء	تاريخ صدور النداء (شاملة تاريخ البدء والانتهاء)	الاحتياجات المنقحة (بدولارات الولايات المتحدة)	الدخل (التبرعات/التعهدات والمبالغ المرحلة) (بدولارات الولايات المتحدة)	الاحتياجات المغطاة (بالنسب المئوية)	الجهات المستفيدة المستهدفة
القوقاز	أبريل ١٩٩٤ - مارس ١٩٩٥	١٢٣ ٩٠٠ ٩٠٥	٧٧ ٢٦١ ٦٢٤	٦٢,٤	٢ ٠٧٧ ٠٠٠
كينيا	يناير ١٩٩٤ - ديسمبر ١٩٩٤	٩٦ ٤١٢ ٩٩٧	٥٤ ٨٦٠ ٣٣١	٥٦,٩	١ ٦٢٠ ٠٠٠
موزامبيق[د]	مايو ١٩٩٤ - ديسمبر ١٩٩٤	٢٠٥ ٩٧٩ ٨٣٣	١٢٨ ١٥٥ ١٣٨	٦٢,٢	٨ ٢٥٠ ٠٠٠
هايتي	ديسمبر ١٩٩٤ - مايو ١٩٩٥	٧٨ ٠٠٥ ٠٠٠	٤٠ ٣١٦ ٠٦٦	٥١,٧	٢ ٢٢٠ ٠٠٠
اليمن	أغسطس ١٩٩٤ - فبراير ١٩٩٥	٢١ ٧١٥ ٢٤٠	٣ ٢٠٥ ٠١٨	١٤,٨	٣٧٥ ٠٠٠
يوغوسلافيا السابقة	يناير ١٩٩٤ - ديسمبر ١٩٩٤	٧٢١ ١٦٩ ٠٢٥	٧٦١ ٢١٥ ٤٦٨	١٠٥,٦	٤ ٢٥٩ ٠٠٠
مجموع النداءات الصادرة في عام ١٩٩٤: - عدد النداءات: ١٤ - عدد البلدان: ٩		٢ ٧٦٢ ٤٥٧ ٠١٤	٢ ١٢٦ ٥٨٧ ٧٣٥	٧٧,٠	٣٩ ٤٥٨ ٣٠٠

١٩٩٥

أنغولا	يناير ١٩٩٥ - ديسمبر ١٩٩٥	٢١٢ ٧٦٦ ٤٠٩	١ ٩٦٢ ٠٠٢	٠,٩	٣ ٢٢٦ ٥٤٣
تشيشينيا	يناير ١٩٩٥ - يونيه ١٩٩٥	٢٥ ٠٥٣ ٦٦٠	٨ ٠٧٩ ٨٠٢	٣٢,٢	٢٢٠ ٠٠٠
رواندا / المنطقة دون الإقليمية	يناير ١٩٩٥ - ديسمبر ١٩٩٥	٧٦٦ ٥١٢ ٦٧٢	٣٠٩ ٦٧٢ ٩٤٧	٤٠,٤	٣ ٧٠٠ ٠٠٠
السودان	يناير ١٩٩٥ - ديسمبر ١٩٩٥	١٠١ ٠٨٢ ٤٦٢	٣ ١٩٦ ٣٣٦	٣,٢	٥ ٨٦٦ ٨١٦
سيراليون / غينيا	مارس ١٩٩٥ - ديسمبر ١٩٩٥	١٤ ٦٧٢ ٩٥٨	ريثما يستكمل	٠,٠	٥٠٠ ٠٠٠
الصومال	يناير ١٩٩٥ - يونيه ١٩٩٥	٧٠ ٣١٠ ٢٣٥	٦ ٦٩٣ ٣٣٩	٩,٥	١ ٥٥٠ ٠٠٠
طاجيكستان	يناير ١٩٩٥ - ديسمبر ١٩٩٥	٣٧ ٢٨٩ ٩٢٣	٩ ٩٦٥ ٢٢١	٢٦,٧	٦٠٠ ٠٠٠
العراق (المرحلة الثامنة)	أبريل ١٩٩٥ - مارس ١٩٩٦	١٨٣ ٣١١ ٦٦٢	ريثما يستكمل	٠,٠	١ ٣٠٠ ٠٠٠
القوقاز	أبريل ١٩٩٥ - مارس ١٩٩٦	١١٨ ٠٠٤ ٥٨١	٥ ٢٣٦ ٥٩٢	٤,٤	٣ ١٧٠ ٧٣٧
ليبريا	يناير ١٩٩٥ - يونيه ١٩٩٥	٦٥ ٣٤٨ ٩٤٧	٢٦ ٩٣١ ٧٢٣	٤١,٢	١ ٥٠٠ ٠٠٠
يوغوسلافيا السابقة	يناير ١٩٩٥ - يونيه ١٩٩٥	٢٤١ ٧٣١ ٦٩٧	١٧١ ٨٥٩ ٩٨٢	٧١,١	٢ ٢٤٤ ٤٠٠
مجموع النداءات الصادرة في عام ١٩٩٥: - عدد النداءات: ١١ - عدد البلدان: ١٧		١ ٨٣٦ ٠٨٥ ٢٠٦	٥٤٣ ٥٩٧ ٩٤٤	٢٩,٦	٢٣ ٨٧٨ ٤٩٦

(أ) وفقا لما أبلغ عنه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان.
(ب) وفقا لما أبلغ عنه البرنامج الخاص في حالات الطوارئ من أجل العراق.
(ج) وفقا لما أبلغت عنه إدارة الشؤون الإنسانية - نيويورك.
(د) وفقا لما أبلغ عنه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، موزامبيق.

باء - موجز الاحتياجات والتبرعات والسكان المستهدفين

من منتصف عام ١٩٩٢ إلى منتصف عام ١٩٩٥

السنة	عدد النداءات الصادرة	عدد البلدان الواردة في النداءات	الاحتياجات (بدولارات الولايات المتحدة)	التمويل حسب إبلاغه من جانب منظمة النداء (التبرعات / التعهدات) (بدولارات الولايات المتحدة)	السكان المستهدفون	الاحتياجات المغطاة (بالنسب المئوية)
يونيه - ديسمبر ١٩٩٢	٦	١٨	٢ ٨٣٦ ٠٤٤ ٦٢٩	٢ ١٦١ ٧١٤ ٤٧٩	٥٤ ٣٢٦ ٧٧٥	٧٦,٢٢
١٩٩٣	٢١	٢٤	٣ ٩١٩ ٧٠٩ ٨٣١	٢ ٥٢٠ ٦٤٩ ٤٩٠	٥٨ ٦٠٥ ٥٠٠	٦٤,٣١
١٩٩٤	١٤	١٩	٢ ٧٦٢ ٤٥٧ ٠١٤	٢ ١٢٦ ٥٨٧ ٧٣٥	٣٩ ٤٥٨ ٣٠٠	٧٦,٩٨
يناير - مايو ١٩٩٥ [a]	١١	١٧	١ ٨٣٦ ٠٨٥ ٢٠٦	٥٤٣ ٥٩٧ ٩٤٤	٢٢ ٨٧٨ ٤٩٦	٢٩,٦١

المرفق الثالث (تابع)

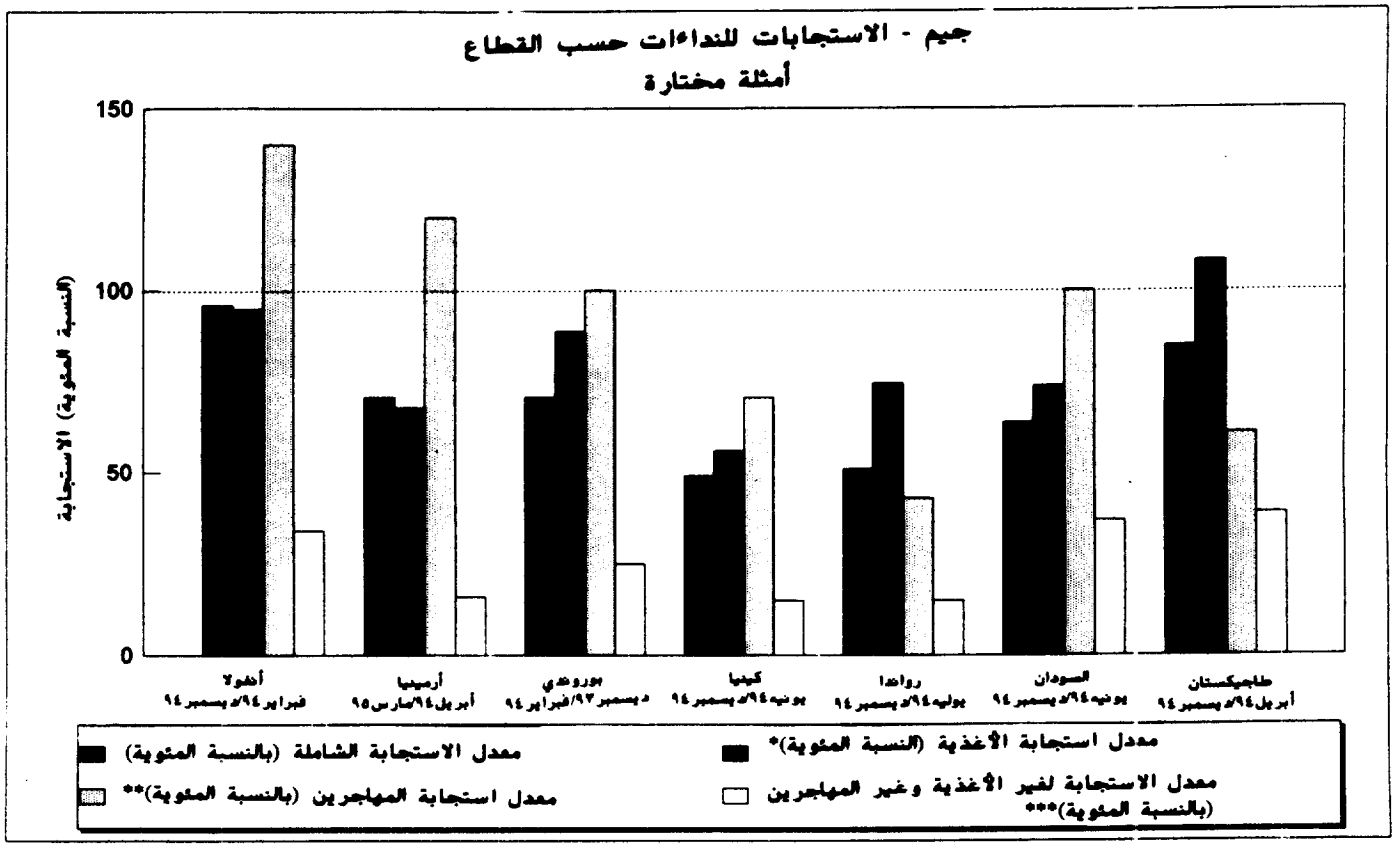

* الاستجابة للأغذية والأجزاء المتصلة بالأغذية في النداءات (حسبما وردت في معدل الاستجابات لبرنامج الأغذية العالمي).

** الاستجابة للأجزاء المتصلة بالمهاجرين في النداءات (حسبما وردت في معدل الاستجابات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

*** الاستجابة لأجزاء النداءات غير المتصلة بالأغذية أو المهاجرين (حسبما وردت في معدل الاستجابات للوكالات المنادية الأخرى).

نداءات الأمم المتحدة الموحدة للمساعدة الإنسانية المشتركة
بين الوكالات لعام ١٩٩٤

تحليل استجابة الجهات المانحة

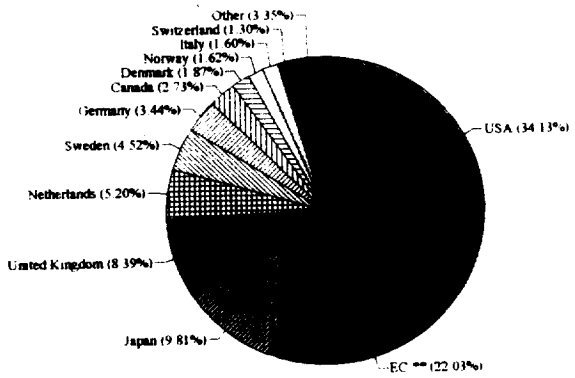

البلدان الأخرى (*) تشمل الاتحاد الروسي، اسبانيا، استراليا، إسرائيل، اندونيسيا، أندورا، ايرلندا، ايسلندا، باكستان، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بنغلاديش، تايلند، تركيا، جامايكا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، سان مارينو، عمان، غابون، قبرص، لختنشتايل، لكسمبرغ، ماليزيا، موناكو، ميكرونيزيا، نيوزيلندا، هونغ كونغ، اليونان.

** المجموع الخاص بالمجموعة الأوروبية لا يشمل المعونة التي قدمتها الدول الأعضاء (التي تصل إلى حوالي ٣٦٥,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)

المرفق الثالث (تابع)

هاء - موجز تبرعات الجهات المانحة في عام ١٩٩٤ بنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي

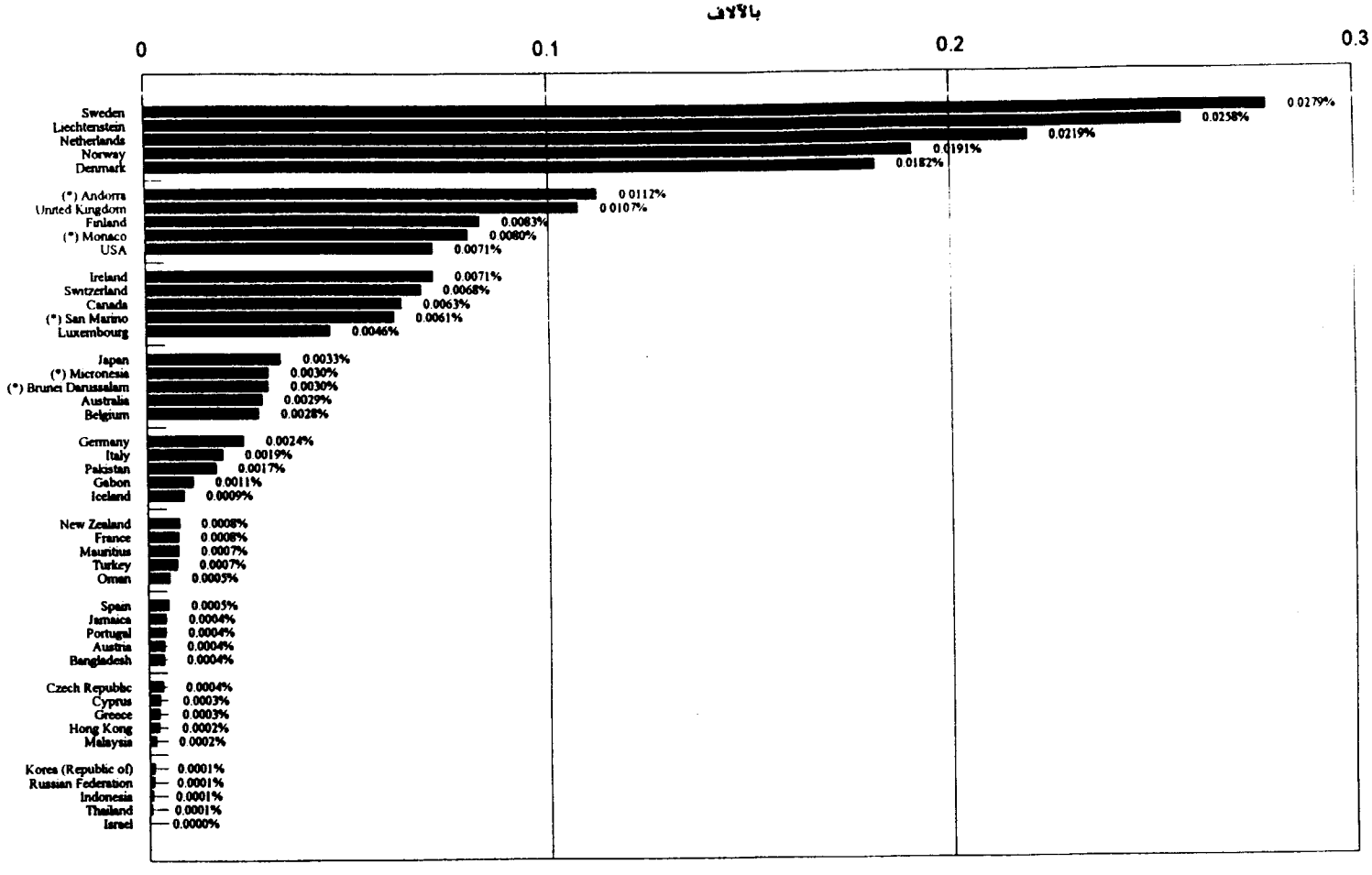

95-16547

/...

(أ) البيانات مستمدة من World Data Book, 2nd Edition, Guiness Publishing Ltd, (pp 54-59). (Dates for GNP are as follows: Andorra (1992), Brunei (1989), Micronesia (1989), Monaco (1992), San Marino (1992))

المصدر: الأطلس الدولي للبنك الدولي ١٩٩٥، إلا عندما يشار إلى خلاف ذلك. (ص ١٨).

المرفق الرابع

الميزانيات، ونفقات الطوارئ، واحتياطيات الطوارئ في عام ١٩٩٤ لوكالات مختارة
(بدولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية	المبلغ/النسبة المئوية لحالات الطوارئ	احتياطي الطوارئ (في حالة حدوثها)
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٦٧٣ ١١٤ ٠٠٠ (أ)	٥ ٦٠٣ ٦٠٠ (ب)	غير معروف
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	غير معروف	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٨٠١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ ٪ ٢٧	٩ ٠٠٠ ٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي	١ ٤٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٩٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٪ ٧٠	(ج)
منظمة الصحة العالمية	١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠ ٪ ٣,٤	٩٠٠ ٠٠٠ (د)

(أ) فترة السنتين ١٩٩٤/١٩٩٥.

(ب) برنامج التعاون التقني؛ بلغت النفقات من الصناديق الاستئمانية ٥١٤ ٨٦٨ ٣٠ دولار.

(ج) الاحتياطي الدولي لأغذية الطوارئ.

(د) ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كل سنتين (غير قابلة للتجديد) مخصصة لشعبة الطوارئ والاجراءات الانسانية من البرنامج الانمائي، و ٤٠٠ ٠٠٠ دولار منقولة من الصندوق الطوعي للنهوض بالصحة، التابع لمنظمة الصحة العالمية، إلى الحساب الخاص للكوارث والنكبات الطبيعية.